



النائب/ أحمد الحاج علي
وانتصرت الإرادة

البرلمان

www.plc.gov.ps



د. عزيز دويك
الحرية لرأس الشرعية الفلسطينية

العدد

٨٧

صحيفة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني

الخميس ١٣ جماد أول ١٤٣٣ هـ :: ٥ أبريل / نيسان ٢٠١٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)

حامد البيتاوي

عضو المجلس التشريعي - رئيس رابطة علماء فلسطين
سائلين المولى عز وجل أن يسكنه الفردوس الأعلى

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي
المختطف في سجون الاحتلال ود. أحمد بحر
النائب الأول وكافة النواب وموظفي المجلس
التشريعي يتقدمون بأحر التعازي والمواساة من
شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية بوفاة
الشيخ الجليل العلامة النائب /



بحضور رئيس الوزراء وزير المالية المكلف إسماعيل هنية

المجلس التشريعي يقر قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012م



وزير المالية المكلف يلقي خطاب الموازنة أمام المجلس التشريعي

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته التي انعقدت السبت ٢١/٣/٢٠١٢م قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢م، وملحق الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١م بحضور رئيس الوزراء وزير المالية المكلف إسماعيل هنية الذي ألقى خطاب الموازنة أمام المجلس . وقد ارتكزت الموازنة على مجموعة من السياسات والأهداف تشمل ترشيد الإنفاق من خلال مجموعة من الإصلاحات المالية والإدارية وتعزيز الإيرادات المحلية دون المساس بأصحاب الدخل المحدود والأسر الفقيرة واستمرار العمل التنموي وتعزيز العمل الاغاثي وتوجيه النفقات الرأس مالية نحو المشاريع التنموية. وقد بلغ مجمل الإيرادات ١٧٤ مليون دولار أي بنسبة ٢٠٪ من إجمالي النفقات التي بلغت ٨٦٩ مليون دولار بعجز قيمته ٦٩٥ مليون دولار في حين سيتم تغطية هذا العجز من خلال المنح والهبات والمساعدات. بالإضافة إلى ذلك فقد أقر المجلس التشريعي ملحق الموازنة العام المالي ٢٠١١م بقيمة ٣٦.٣٦ مليون دولار من أجل تغطية نفقات تثبيت العاملين على بند البطالة وبند العقود والبالغ عددهم ٤١٥ وظيفة كذلك تغطية علاوة المخاطرة للمهن الطبية بأثر رجعي من تاريخ ٢٠١١/١/١م وتكلفة علاوة غلاء المعيشة لجميع الوزارات بأثر رجعي من شهر نوفمبر ٢٠٠٩م وتكلفة علاوات إدارية لعام ٢٠١١م.

٨ - 4

المجلس التشريعي يستقبل وفدا برلمانيا مصريا

للمرة الأولى عقب نجاح الثورة المصرية

د. إدريس رئيس الوفد المصري
:غزة كانت قبلتنا الأولى خارجيا..
وانتهى عهد الحصار على القطاع

وخلال زيارته للقطاع التي استمرت ثلاثة أيام زار الوفد المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والتخطيط، والتقى الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، وتفقد محطة توليد الكهرباء ومضخات وآبار المياه ومحطات الصرف الصحي، كما اطلع على معاناة الجرحى وأهالي الأسرى والصيادين عبر زيارات للعديد من المؤسسات الصحية والرسمية والشعبية.

15-10



د. بحر: الزيارة مقدمة لإنهاء
أزمات القطاع وفك الحصار
الاقتصادي والسياسي

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني الأربعاء (٢٨-٣-٢٠١٢) وفدا برلمانيا مصريا يمثل مجلس الشعب المصري برئاسة د. محمد إدريس بهدف العمل على كسر الحصار المفروض على قطاع غزة وتعزيز العلاقات الثنائية وبحث آفاق التعاون المشترك بين مجلس الشعب المصري والمجلس التشريعي الفلسطيني. وضم الوفد الزائر ٢٨ نائبا من البرلمان المصري، بالإضافة إلى طاقم إداري وإعلامي.



غادر القطاع إثر زيارة تاريخية

الوفد البرلماني المصري

يهدد بالتدخل الفعال لحل أزمات القطاع

المشاكل والأزمات التي يعاني منها أهالي القطاع في ظل الحصار الظالم المضروب منذ ست سنوات. وأكد المصدر أن الوفد البرلماني المصري تفاعل بشكل كامل مع المطالب والاحتياجات الخاصة بأهالي القطاع، وسوف يضطلع بمسؤولياته كاملة في إطار الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في الحياة الآمنة والحرّة والكريمة والتدخل بشكل فعال لحل مشكلة الكهرباء والوقود التي أقضت مضاجع أهالي القطاع خلال الأشهر الأخيرة. وأثنى المصدر على الروح العروبية العالية والنفس القومي الأصيل الذي تحلى به الوفد البرلماني المصري الذي جسّد أخلاق الثورة المصرية والربيع العربي، مؤكداً أن زيارة الوفد كانت زيارة تاريخية بكل معنى الكلمة وأنها شكلت فاتحة لعهد جديد من العلاقات السليمة بين مصر الثورة وقطاع غزة.

غادر الوفد البرلماني المصري قطاع غزة ظهر الجمعة الماضي في ختام زيارة استمرت ثلاثة أيام التقى خلالها رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية وأركان حكومته ورئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر ونواب المجلس التشريعي وقيادات الفصائل الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وقام بزيارات مختلفة لمناطق ومؤسسات مختلفة في قطاع غزة بهدف الاطلاع على حجم وأثار الحصار المفروض على قطاع غزة. ووفقاً لمصدر مسئول في المجلس التشريعي فإن الوفد البرلماني المصري فوجئ بشدة وطأة المعاناة التي يعاني منها أهالي القطاع بفعل الأزّـمات المختلفة المتفاعلة في ظل الحصار الخانق والعدوان الإسرائيلي المتواصل، ووعد ببذل أقصى الجهود عقب عودته إلى مصر بهدف حل

د. بحر: حملة الاحتلال ضد النواب إفلاس

ومحاولة لعزل النواب عن دوائر التأثير في الضفة

ضد نواب الشرعية الفلسطينية، مشيراً إلى أن الاحتلال يجتر ذات الأساليب والإجراءات التعسفية ولن يجني من ورائها إلا الخيبة والخسار. ودعا بحر شعبنا الفلسطيني للالتفاف حول قيادته المجاهدة ورموزه المقاومة والعمل على إبطال والتصدي لكافة الإجراءات والحملات والمخططات الصهيونية من خلال مزيد من الوحدة الداخلية وتكريس الانتماء للوطن والقضية فعلاً وقولاً وفتح آفاق المقاومة ضد الاحتلال وإجراءاته القمعية.

دان د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة حملة تجديد وتثبيت الأحكام الإدارية للنواب، وآخرهم النائب نزار رمضان والنائب د. محمود الرمحي. وأكد بحر في بيان صحفي الخميس (٢٩-٣) أن هذه الحملة الصهيونية تعبر عن إفلاس صهيوني كامل وحالة سعار تحاول عبثاً كسر إرادة شعبنا وتهدف إلى عزل النواب عن دوائر العمل والتأثير الشعبي في الضفة الغربية. وشدد بحر على أن هذه الحملة ستفشل كما فشلت كافة الحملات السابقة

د. بحر يشيد بموقف رئيس

البرلمان اللبناني إزاء قضية النواب المختطفين

الإجراءات الصهيونية الراهنة. وأكد بحر أن العديد من البرلمانات العربية والإسلامية عبرت عن ذات الموقف إزاء الفلسطينيين وقضيتهم بشكل عام، وقضية النواب المختطفين بشكل خاص، داعياً البرلمانات الدولية إلى الاضطلاع بدورها الذي تفرضه عليها القيم الديمقراطية والمبادئ الأخلاقية والإنسانية والمواثيق والقوانين الدولية بهدف الدفاع عن نواب الشعب الفلسطيني المنتخبين الذين يواجهون حملات صهيونية شرسة ومتعاقبة بهدف إحباط أي بارقة أمل مستقبلية في تطوير الواقع الفلسطيني باتجاه الانعتاق من الاحتلال وعزلهم عن المجال الشعبي ودوائر التأثير الجماهيري.

أشاد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة بموقف رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الذي أدان فيه سياسة الاحتلال الصهيوني إزاء استهداف نواب الشرعية الفلسطينية وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، وأعرب فيه عن تضامنه مع النائب أحمد الحاج علي المضرب عن الطعام منذ ١٥ يوماً. وأكد بحر في بيان صحفي الخميس (٢٩-٣) أن تعهد رئيس البرلمان اللبناني بإثارة قضية النواب المختطفين في سجون الاحتلال يعبر عن موقف عروبي قومي مشرف ويجسد مدى الوفاء والالتزام بدعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في ظل المخططات

التشريعي ينظم وقفة تضامنية نصرّة للقدس والأقصى



بغداد باتخاذ مواقف شريفة وحاسمة تجاه قضية القدس المركزية، وعدم الاكتفاء بالكلمات المطاطة والشعارات التي سئمت منها الشعوب. ودعا المشاركون في الوقفة كل طوائف الشعب الفلسطيني برجاله ونساءه وشيوخه وأطفاله وكل الفصائل الفلسطينية، للمشاركة في كل الفعاليات المناصرة للقدس والمسجد الأقصى، للتأكيد على الهوية الإسلامية للمدينة المقدسة والوقوف في وجه الاحتلال الذي يصعد في هجماته ضد المسجد الأقصى المبارك.

الداعمة للقدس سوف يكون يوماً مميزاً لنصرة القدس والمسجد الأقصى، وقال: "سننطلق في هذا اليوم لنؤكد أننا سنبقى محافظين على ثوابتنا ومقدساتنا ومبادئنا ولن نفرط في شيء منها تحت أي ظرف من الظروف". وحيا حلبية كل الجهات والمؤسسات التي تدعم باتجاه إقامة فعاليات لنصرة القدس والمسجد الأقصى، ودعم صمود المقدسيين في مواجهة التغول الصهيوني. من ناحيته دعا وزير الأسرى عطا الله أبو السبح في كلمته القادة العرب الذين ستجمعهم قمة

التشريعي يستقبل وفداً شبابياً مصرياً لكسر الحصار



على المعابر وخاصة معبر رفح، ونأمل في الأيام القريبة القادمة أن يكون هناك تغييراً شاملاً في السياسة الخارجية المصرية، ونحن نعبر هنا عن صوت الشعب المصري ونقول لكم بأن المصريين معكم ويدعمونكم، وبقيام النظام السابق سوف تزول قريباً بإذن الله". وسلم بحر في نهاية الزيارة هدية تذكارية للوفد عبارة عن درع القدس. مؤكداً أنها أمانة في أعناق العرب والمسلمين جميعاً.

الشعب الفلسطيني وحركة حماس للتنازل والتفریط بالتوابت والحقوق الوطنية. بدوره عبر رئيس الوفد أحمد العاصي عن السعادة الكبيرة التي يشعر بها الشباب المصريين لزيارتهم قطاع غزة وافتخارهم بالتواجد بين أهل فلسطين الصامدين والمقاومين. وقال العاصي: "أبنا المعاناة التي يواجهها أهل غزة من أزمة الوقود والكهرباء، والمعاناة

عقد المجلس التشريعي الأربعاء (٢٨-٣) وقفة تضامنية نصرّة للقدس والمسجد الأقصى شارك فيها نواب المجلس التشريعي ووزراء من الحكومة الفلسطينية بغزة وعلماء القضاء الشرعي وأعضاء من الدفاع المدني والعديد من المسؤولين والأكاديميين. وقال رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر خلال الوقفة بأن القدس ليست للفلسطينيين وحدهم بل للأمة العربية والإسلامية كلها، وهم جميعاً مطالبون بالدفاع عنها وحمايتها من الاحتلال الصهيوني الذي يحاول تغيير معالمها بشكل كامل وطمس كل شيء إسلامي فيها. ولفت بحر إلى أن التهديد الصهيوني للفعاليات والمسيرات المناصرة للقدس والأقصى لن يثني أهل فلسطين والعرب والمسلمين عن المشاركة فيها، لأن القدس في عقيدة كل مسلم، ولن يتوانى الفلسطينيون والعرب والمسلمون وكل أحرار العالم عن الزحف إليها رغم غطرسة وجبروت الاحتلال. بدوره أشار رئيس اللجنة الوطنية للمسيرة العالمية لنصرة القدس النائب د. أحمد حلبية إلى أن يوم الأرض الذي ستطلق فيه المسيرات

استقبل رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة د. أحمد بحر في مقر المجلس بمدينة غزة وفد التحالف المصري الدولي لإنهاء الحصار وإعمار غزة.

ورحب بحر برئيس الوفد أحمد العاصي ومجموعة الشباب المصريين القادمين إلى غزة، وشكرهم على الزيارة التي تأتي في إطار كسر الحصار السياسي والاقتصادي على قطاع غزة، مؤكداً أن القضية الفلسطينية ليست قضية الشعب الفلسطيني وحده بل قضية الأمة العربية والإسلامية بأكملها، وأن المسيرة القادمة في ذكرى يوم الأرض لنصرة القدس هي دليل واضح على عالمية القضية الفلسطينية.

وأضاف بحر بأن الحصار فرض على الشعب الفلسطيني لأنه مارس الديمقراطية في انتخابات عام ٢٠٠٦ التي أدت إلى فوز حركة حماس. وبالتالي فإن الاحتلال يسعى للتأمر على المشروع الإسلامي وإفشاله في غزة ومصر، وإن الأزّـمات التي يمر بها قطاع غزة الآن هي مؤامرة لفرض إملاءات على

التشريعي يزور المحررة الشلبي ويعزي بأطفال عائلة بشير



زار رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر يرافقه النائب عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم الأسيرة المحررة المبعدة إلى قطاع غزة هناك الشلبي في مستشفى القدس بعد انتصارها على السجان في معركة الأمعاء الخاوية. ورحب بحر بالمحررة الشلبي بين أهلها في قطاع غزة، واطمأن على وضعها الصحي من الأطباء المشرفين على حالتها.

وندد بحر بسياسة الإبعاد التي ينتهجها الاحتلال ضد الأسرى، مؤكداً على أن المرحلة القادمة هي مرحلة الأسرى وكل القوى تساندتهم في معركتهم بالأمعاء الخاوية ضد الاحتلال.

كلمة البرلمان

وانتصرت الإرادة..



د. أحمد محمد بحر

يحاول الاحتلال جاهدا كسر إرادة أسرانا الأبطال في سجونه الغاشمة بكل السبل والوسائل، ولا يتوانى في إتيان كل ما يمس كرامتهم ويمتحن آدميتهم ويحيلهم

إلى هياكل خربة فارغة من أي قيمة كفاحية أو محتوى نضالي.

لكن سياسات الاحتلال العنصرية وإجراءاته التعسفية التي استهدفت الأسرى، رجالاً ونساءً وشيوخاً، لم تلبث أن تكسرت على صخرة صمودهم الأسطوري وثباتهم الرائع الذي أذهل الاحتلال وأربك حساباته وأجبره على التراجع في نهاية المطاف رغم محاولاته المستميتة لإبقاء قناع الصلف والغطرسة والاستكبار، وإخفاء مظاهر انتصار الإرادة الفتية للأسرى على سياسات الذل والقهر والاستعباد في باستيلات الاحتلال وسجونه القمعية.

فعل الأسرى لم يتجاوز تفعيل الطاقات والإمكانات الذاتية، وانحصر في إعلان مواجهة الاحتلال وسياساته العنصرية عبر خوض معارك الأمعاء الخاوية مع الاحتلال التي أثبتت جدواها وفعاليتها في ممارسة الضغط على الاحتلال في مختلف المراحل، وإرغامه على الإقلاع عن بعض سياساته اللاإنسانية وإجراءاته البشعة وتحسين الظروف الحياتية للأسرى داخل السجون والمعتقلات الصهيونية.

خضر عدنان وهناء شلبي والنائب أحمد الحاج علي.. أسماء لامعة لأسرى بارزين انتصرت إرادتهم العالية وعزمهم الفتى على إرادة الظلم والقهر والفجور الصهيوني، وقدموا نماذج عملية ودروساً رائعة في الثبات والصمود وسهولة الانتصار على الاحتلال بأبسط الوسائل.

النائب المختطف أحمد الحاج علي أكبر الأسرى في السجون سناً (٧٥) عاماً وأكثرهم أمراً، كان آخر الأسرى الذين اضطرت الاحتلال للرضوخ أمام منطق عزميتهم الجبارة وإصرارهم الذي لا يلين، وإعلان الإفراج عنهم. وطنيا، حري بنا أن نلتقط انتصار إرادة الصمود لدى الأسرى بغية استثمارها لجهة عزل ومحاصرة سياسة الاحتلال بحق الأسرى إقليمياً ودولياً، والمبادرة برفع دعاوى قضائية على الاحتلال لدى المحاكم الدولية المختصة.

ولن يتأتى ذلك إلا عبر بناء شبكة واسعة من التنسيق في الجهود والمواقف مع المنظمات والدول استعدادهم التام للمشاركة في أي جهد لفضح الاحتلال والعمل على محاكمة قادته أمام المحاكم الدولية كمجرمي حرب.

إن صمود الأسرى في سجون الاحتلال ينبغي أن تتوفر له عوامل الاحتضان والتنمية فلسطينياً وعربياً ودولياً، ولن نكون في وارد استثمار صمود الأسرى بمعزل عن خطة واضحة وبرنامج عمل يراعي أجندة التحرك على المستويين الداخلي والخارجي، ويعمد إلى تحشيد كل الجهود الخيرة والطاقات الكامنة التي تنتظر صاعق التفجير في وجه الاحتلال وسياساته الإجرامية.

لقد أثبتت الزيارة التاريخية لوفد مجلس الشعب المصري إلى القطاع قبل أيام، ومشاركته الفاعلة في مسيرة الزحف نحو القدس، ومن قبلها زيارتنا المكوكية للعديد من البرلمانات العربية والإسلامية، أن القضية الفلسطينية تتربع في قلوب العرب والمسلمين، وأن قضية الأسرى تحتل موقعا متميزا ومكانة مرموقة ضمن الأجندة البرلمانية العربية والإسلامية، مما يبشر بعمل برلماني واعد عربياً وإسلامياً لنصرة قضية الأسرى وتفعيل قضيتهم ورفعها إلى مستوى الصدارة خلال المرحلة المقبلة.

إننا اليوم أمام فرصة تاريخية كبرى لحشد أشكال التأييد والتضامن لصالح قضية الأسرى في ظل الانكفاء والتراجع الصهيوني، وعجز الاحتلال عن تسويق سياساته العنصرية ضد الأسرى، وفقدانه الأساس الأخلاقي والإنساني الذي يمنحه الغطاء لمواصلة جرائمه داخل السجون.

لنداعى جميعا كفلسطينيين، فصائل وقوى سياسية ومؤسسات وشخصيات مجتمعية، نحو اعتماد برنامج عمل مشترك يزيّن فعلنا الوطني في إطار وحدوي، ويقوي موقفنا وكلمتنا في كافة المحافل الخارجية، ويشكل الأساس المتين والمدخل الأهم لبلورة دور عربي وإسلامي ودولي داعم ومناصر لقضية الأسرى.

إحسان العمل والتخطيط يشكل نصف المعركة مع الاحتلال، فلنبادر إلى كلمة سواء وخطة موحدة تغيظ الاحتلال المجرم، وتوحد الجهد والأداء الوطني لنصرة الأسرى، وتشفي صدور قوم مؤمنين، ونستعد جميعاً لإحياء يوم الأسير الفلسطيني في ١٧/٤/٢٠١٢ القادم.

لمناقشة دعم المنتج الوطني

اللجنة الاقتصادية تستمع لوزير الاقتصاد الوطني



وحول مجهودات الوزارة في هذا المجال أوضح الرفاتي أن وزارته قامت بتسهيل إدخال المواد الخام، وإقامة بعض المعارض بهدف تشجيع المنتج الوطني. وحسب الرفاتي فقد أعضت الوزارة الكثير من المصانع من الرسوم سيما تلك التي تضررت في العدوان على غزة، كما قدمت الوزارة إسعافات عاجلة لمصانع الخياطة التي تضررت في العدوان، وفتحت باب القروض الحسنة للمتضررين لدى دائرة الاستثمار بالوزارة.

رؤية مستقبلية

وبين الرفاتي أن وزارته أعدت خطة مستقبلية في هذا المجال تسعى من خلالها الوزارة لنقل التقنية الحديثة المتعلقة بصناعة الملابس، وتقييم الخامات والمنتجات طبقاً للمواصفات المحلية وإقامة المؤتمرات التدريبية للارتقاء بالكفاءة البشرية وتحسين القدرات الإدارية لدى صناع الملابس، مضيفاً أن الوزارة ستقوم بإعداد الاحتياجات الأساسية لمصانع الخياطة لزيادة قدرتها الانتاجية والتنافسية، كما ستسعى لتوفير المعلومات الأساسية لأصحاب صناعة الملابس عن الأسواق المحلية والعالمية.

تحمل أهدافا استراتيجية شاملة لدعم الاقتصاد الوطني.

بدوره شدد الوزير الرفاتي على ضرورة وجود رؤية وتخطيط على المدى الطويل، مبيناً أن وزارته تعمل على بناء خطة لمدة عامين تنتهي عام ٢٠١٣، موضحاً أن الوزارة تعكف على عمل خطة تنمية لمدة خمس سنوات تشارك فيها كل الوزارات لتحقيق أربع أهداف رئيسية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والكفاءة الذاتية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وتحقيق التنمية المستدامة.

حماية صناعة الملابس

وأكد الرفاتي أن وزارته تسعى لتحقيق دور ريادي في مجال متابعة وتطوير كافة القطاعات الصناعية بما يخدم الأهداف الوطنية ويرفع مستوى المعيشة للمواطن الفلسطيني، كما تسعى لخلق وضع يضمن حماية كل من الصناعة المحلية والمستهلك وذلك من خلال توجيه وإدارة قطاع الصناعة ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لذلك. وبين أن عدد مصانع الملابس المرخصة لدى الوزارة ٨٧٢ مصنعا يعمل فيها ٣٠٠٠٠ عامل، فيما تضرر منها ٥١ مصنعا خلال الحرب الأخيرة على غزة.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير الاقتصاد الوطني م. علاء الدين الرفاتي لمناقشة سبل دعم المنتج المحلي وخصوصاً قطاعات المنسوجات والغذاء والصناعات الخشبية، بحضور رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس النائب عاطف عدوان، ورئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصار، وكلاً من النائب عبد الرحمن الجمل، والنائب سالم سلامة والنائب يوسف الشرافي والنائب يحيى العبادسة والنائب يونس الأسطل.

وافتح النائب عدوان الجلسة، مؤكداً على ضرورة تشجيع وحماية المنتج الوطني من قبل الحكومة من خلال عدد من الآليات التنفيذية التي يتم التوافق عليها بين المجلس والحكومة، مبيناً أن حماية المنتج المحلي يفتح المزيد من الأبواب أمام الأيدي العاملة وتقليل البطالة في القطاع، موضحاً أن هناك ثلاث قطاعات سيتم التركيز عليها في هذا السياق وهي المنسوجات، والقطاعات الغذائية، وقطاع الصناعات الخشبية.

من جهته قال النائب نصار أنه يجب التركيز على ضرورة تفعيل الخطة التي تم إقرارها من قبل المجلس والحكومة والتي كانت

التشريعي يستقبل

وفدا طلابيا بريطانيا

استقبل رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة أمس وفدا طلابيا من جامعة برادفورد ببريطانيا يقوم حاليا بزيارة لقطاع غزة.

ورحب بحر بالوفد الزائر وقدم له شرحاً حول طبيعة عمل المجلس التشريعي والمعوقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام مسيرة العمل البرلماني، وخطفه له؛ نائباً على رأسهم رئيس المجلس د.عزيز دويك وانتهاكه لكافة القوانين والأعراف الدولية وتعتنه بعدم الإفراج عن النواب المختطفين.

وأكد بحر أن حماس وصلت للحكومة نتيجة لانتخابات شهد العالم كله بنزاهتها، لكن الاحتلال يعاقب الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي ووقوفه بجانب خيار المقاومة، محملاً الطلاب رسالة إنسانية، بأن ينقلوا صورة المعاناة التي راوها في قطاع غزة، ليعرف العالم حقيقة ما يمارسه الاحتلال ضد الفلسطينيين.

د. بحريشيد بانتصار

إرادة النائب الحاج علي على الاحتلال



أشاد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة بالإرادة العالية والعزم الفتى للنائب أحمد الحاج علي الذي انتصر في معركة الأمعاء الخاوية على حكومة الاحتلال وسياستها العنصرية بعد إضراب مفتوح عن الطعام دام ١٩ يوماً. وأكد بحر في بيان صحفي الاثنين (٢-٤) أن انتصار النائب الحاج علي يشكل نموذجاً رائعاً ودرساً عملياً رائداً في هزيمة الاحتلال وتحدي جيروته المصطنع.

ودعا بحر لمزيد من الضغط على الاحتلال من أجل كسر سياسية الاعتقال الإداري إلى الأبد، مشدداً على ضرورة استثمار تراجع الاحتلال لحصد مزيد من المكاسب لصالح أسرانا ووطننا وقضيتنا.

تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية حول مشـ

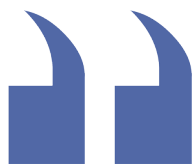
أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الخاصة التي انعقدت السبت (31-3-2012م) بحضور رئيس الوزراء ووزير المالية المكلف إسماعيل هنية قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012م وملحق الموازنة العامة للسنة المالية 2011م. وقد ارتكزت الموازنة على مجموعة من السياسات والأهداف تشمل ترشيد الإنفاق من خلال مجموعة من الإصلاحات المالية والإدارية وتعزيز الإيرادات المحلية دون المساس بأصحاب الدخل المحدود والأسر الفقيرة واستمرار العمل التنموي وتعزيز العمل الاغاثي وتوجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية، حيث بلغ إجمالي الإيرادات 174 مليون دولار أي بنسبة 20% من إجمالي النفقات التي بلغت 869 مليون دولار بعجز قيمته 695 مليون دولار في حين سيتم تغطية هذا العجز من خلال المنح والهبات والمساعدات.

الموازنة ترشد الإنفاق عبر إصلاحات مالية وإدارية وتعزيز الإيرادات المحلية دون المساس بالأسر الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود



النائب جمال نصار يتلو تقرير لجنة الموازنة بالتشريعي تعليقه

**دعم القطاع الخاص
للهوض بالعملية
الاقتصادية وتطويرها
بهدف المساهمة في حل
مشكلتي الفقر والبطالة**



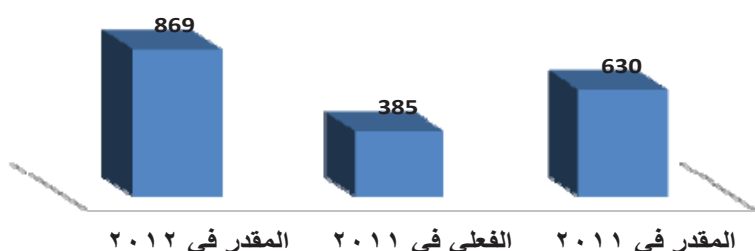
ثانياً: إجمالي النفقات العامة:

بلغت إجمالي النفقات العامة المتحققة حتى تاريخ 2011-12م مبلغ 385 مليون دولار. أي ما نسبته 21% من إجمالي ما تم توقعه في العام 2011م والمقدر بمبلغ 630 مليون دولار.

كشف مقارنة النفقات العامة "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2011م	الفعلي في عام 2011م	نسبة الفعلي من المتوقع لسنة 2011م	المقدر في موازنة 2012م	نسبة التغير بين المتوقع لسنة 2012م والفعلي لسنة 2011م
630	385	61%	869	127.09%

مقارنة النفقات العامة



وفي ضوء ما تقدم فقد خلصت اللجنة إلى الملاحظات التالية:

أولاً : الإيرادات المحلية:

بلغت الإيرادات المحلية الإجمالية الصافية حتى تاريخ 2011-12م مبلغ 187.5 مليون دولار. أي بنسبة زيادة قدرها 61% عما تم توقعه في موازنة 2011م والمقدر بمبلغ 116.5 مليون دولار. ويعود السبب في هذه الزيادة إلى التالي:

1- إتباع سياسة تعظيم الإيرادات والاعتماد على الموارد المحلية.

2- تحسين مستوى التحصيل الضريبي والجمركي.

3- زيادة الرسوم على بعض السلع الرئيسية.

4- العمل على تنفيذ توصيات اللجنة الحكومية الاقتصادية.

وعليه فإن نسبة الإيرادات المحلية المتحققة في السنة المالية 2011م بلغت 48.7% من إجمالي النفقات المتحققة لذات الفترة والبالغة 385 مليون دولار.

في حين أن ما تم توقعه من إيرادات إجمالية للعام 2012م قدرت بمبلغ 174 مليون دولار أي بنسبة 93% عما تم تحصيله فعلياً في السنة المالية 2011م والبالغ 187.5 مليون دولار.

وتتمثل الإيرادات المحلية المتوقعة في موازنة السنة المالية 2012م والمقدرة بمبلغ 174 مليون دولار ما نسبته 20.02% من النفقات العامة المتوقعة لنفس العام والمقدرة بمبلغ 869 مليون دولار. وهي نسبة متدنية يرجع السبب فيها إلى:

1- الاقتصر في تحصيل الإيرادات على الإيرادات المحلية الداخلية بسبب استيلاء حكومة رام الله غير الشرعية على إيرادات المقاصة وحرمان الحكومة الشرعية منها.

2- تعظيم النفقات وخاصة بند الرواتب والأجور في موازنة السنة المالية 2012م والمقدر بمبلغ 405 مليون دولار.

استناداً إلى أحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته وخاصة المادة (61). وعملاً بأحكام المادة (3) من قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم (7) لعام 1998 تقدمت لجنة الموازنة والشؤون المالية بالتقرير التالي إلى المجلس التشريعي حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012م.

قامت اللجنة بعدة لقاءات لدراسة الأبعاد القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية لمشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء. أخذت في الاعتبار أن الموازنة العامة هي في الأصل أداة تخطيط ورقابة تعكس الأرقام الواردة فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما تعكس السياسات المقررة والتي نالت الحكومة بموجبها الثقة من المجلس التشريعي كون الموازنة العامة هي الأداة المالية الأساسية وبرنامج عمل السلطة الوطنية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدره لسنة مالية معينة.

وقد باشرت لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2012م وتحليلها وإصدار التقارير التوضيحية لذلك. وقد أقرت اللجنة تبني مجموعة من السياسات والأهداف والإجراءات لتنظيم أعمال الموازنة وفقاً للتالي:

- تحسين سياسة ترشيد الإنفاق من خلال مجموعة من الإصلاحات المالية والإدارية.

- تعزيز الإيرادات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية للدولة دون المساس بذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة.

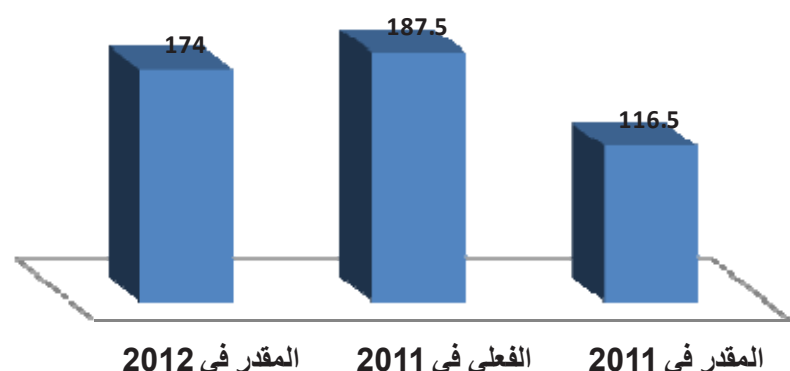
- استمرار العمل التنموي وتعزيز العمل الاغاثي.

- توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية.

كشف مقارنة الإيرادات المحلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2011م	الفعلي في عام 2011م	نسبة التغير بين الفعلي والمتوقع لسنة 2011م	المقدر في موازنة 2012م	نسبة المقدر في 2012 إلى الفعلي في 2011
116.5	187.5	61%	174	93%

مقارنة الإيرادات المحلية



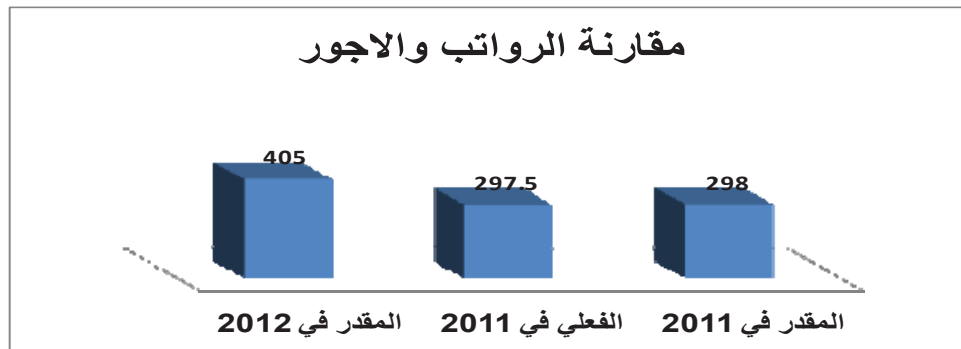
سروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012م

إقرار ملحق الموازنة للعام المالي 2011م بقيمة 36.36 مليون دولار لتغطية نفقات تثبيت العاملين على بندي البطالة والعقود البالغ عددهم 4115 وظيفة

كما أقر المجلس التشريعي ملحق الموازنة العامة للعام المالي 2011م بقيمة 36.36 مليون دولار من أجل تغطية نفقات تثبيت العاملين على بند البطالة وبند العقود والبالغ عددهم 4115 وظيفة، وكذلك تغطية علاوة المخاطرة للمهن الطبية بأثر رجعي من تاريخ 1/1/2011م وتكلفة علاوة غلاء المعيشة لجميع الوزارات بأثر رجعي من شهر نوفمبر 2009م وتكلفة علاوات إدارية لعام 2011م.

كشف مقارنة الرواتب والأجور "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2011م	الفعلي في عام 2011م	نسبة التغير	المقدر في موازنة 2012م	نسبة التغير بين المتوقع لسنة 2012م والفعلي لسنة 2011م
298	297.5	--	405	36%



الكشف التالي يوضح تطور أعداد الموظفين من 2008 وحتى 2011م:

سنة	2008م	2009م	2010م	سنة 2011م
أعداد الموظفين	3889	6511	12009	18141
مبلغ الرواتب والأجور	12684	15805	16746	18032
مبلغ النفقات التشغيلية	16573	22316	28755	36173
ملحق سنة 2011م	4115	-	40288	-

التشغيلية حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١١م مبلغ ٢٤٥ مليون دولار. أي ما نسبته ٣٨.٢٨٪ فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة ٢٠١١م والمقدرة بمبلغ ٦٤ مليون دولار. في حين أن ما تم توقعه للنفقات التشغيلية في موازنة ٢٠١٢م مبلغ ٩٧ مليون دولار. أي ما نسبته ١١.١٧٪ من إجمالي النفقات العامة والمقدرة بمبلغ ٨٦٩ مليون دولار.

٢- النفقات التشغيلية: ويقصد بها المبالغ التي يتم بها تشغيل الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشمل مهمات السفر الداخلية والخارجية ومياه وكهرباء وبريد وبنوك وهاتف وقرطاسية ومحروقات وصيانة وإصلاحات ومواد ولوازم استهلاكية ونفقات وسائل نقل.....الخ. بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات

كشف مقارنة النفقات التشغيلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2011م	الفعلي في عام 2011م	نسبة الفعلي من المتوقع لسنة 2011م	المقدر في موازنة 2012م	نسبة التغير بين المتوقع لسنة 2012م والفعلي لسنة 2011م
64	24.5	38.28%	97	296%

استمرار العمل

التنموي وتعزيز العمل

الإغاثي وتوجيه

النفقات الرأسمالية

نحو المشاريع التنموية



على خطاب الموازنة

١- الرواتب والأجور:

بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند الرواتب والأجور حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١١م مبلغ ٢٩٧.٥ مليون دولار. أي بنسبة مساوية تقريباً لما تم توقعه في موازنة ٢٠١١م والمقدر بمبلغ ٢٩٨ مليون دولار. في حين أن ما تم توقعه لبند الرواتب والأجور في موازنة ٢٠١٢م مبلغ ٤٠٥ مليون دولار. أي ما نسبته ٤٦.٦١٪ من إجمالي النفقات العامة البالغة ٨٦٩ مليون دولار لذات العام. ويشمل بند الرواتب والأجور للسنة المالية ٢٠١٢م التالي:

- ١- الرواتب والأجور مبلغ ٣٦٢.٠٧ مليون دولار.
- ٢- علاوة غلاء المعيشة مبلغ ٦٥.٩٤ مليون دولار.
- ٣- علاوة المخاطرة مبلغ ٢٢.١٨ مليون دولار.
- ٤- تكلفة المتأخرات مبلغ ٤٨.٣٧ مليون دولار.
- ٤- تكلفة الاحداثات الوظيفية مبلغ ٦.٠٨ مليون دولار.

وهذا يدعونا إلى الاستفسارات والتساؤلات التالية:

- ١- ما الأسباب الحقيقية التي تقف خلف الفرق الواضح بين المقدر في موازنة ٢٠١١م والفعلي لذات العام؟ وما هي سياسة الحكومة في معالجة هذا الفرق؟
- ٢- لماذا يتم رصد مخصصات مرتفعة في موازنة العام ٢٠١٢م على الرغم أن ما تحقق في موازنة ٢٠١١م نسبته ٦١٪ فقط مما تم رصده؟
- ٣- هل لدى الحكومة مصادر تمويلية مضمونة لتلك المخصصات. خصوصاً إذا ما علمنا أن إجمالي الإيرادات المتوقعة للعام ٢٠١٢م هو مبلغ ١٧٤ مليون دولار. أي ما نسبته ٢٠٪ فقط من إجمالي النفقات العامة.

وتتوزع النفقات العامة خلال السنة المالية 2012م على النحو التالي:

توضيح بند الرواتب والأجور في موازنة 2011م "المبلغ بالمليون دولار"

الرواتب والأجور	علاوة غلاء المعيشة	علاوة المخاطرة	تكلفة المتأخرات	الاحداثات الوظيفية	المجموع
262.07	65.94	22.18	48.37	6.08	404.65

دعوة الحكومة لوقف سياسة التعيينات خارج إطار الموازنة وتفعيل قانون تنظيم الزكاة وتفعيل قانون تشجيع الاستثمار وتفعيل قانون الكسب غير المشروع وتفعيل قانون حماية المستهلك وتطوير المرافق القانونية والقضائية

٢٠١١م والمقدر بمبلغ ١٢٣.٢٤ مليون دولار. وهذا يشير إلى موازنة السنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ ٢١٦.٦٠ مليون دولار. أي مدى توقف معظم المشاريع التطويرية خلال السنة المالية ٢٠١١م. في حين أن ما تم توقعه للنفقات التطويرية في ٢٠١١م ما نسبته ٢٤.٩٣٪ من إجمالي النفقات العامة والمقدرة بمبلغ ٨٦٩ مليون دولار.

كشف مقارنة النفقات التطويرية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة ٢٠١١م	الفعلي في عام ٢٠١١م	نسبة الفعلي من المتوقع لسنة ٢٠١١م	المقدر في موازنة ٢٠١٢م	نسبة التغير بين المتوقع لسنة ٢٠١٢م والفعلي لسنة ٢٠١١م
123.24	7.69	6.24%	216.60	2717%

مقارنة النفقات التطويرية



٢٠١١م بمبلغ ٥١٣ مليون دولار. وعند الإطلاع على العجز الفعلي قبل التمويل حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١١م بلغ مبلغ ٢٠٠.٥ مليون دولار. بينما بلغ العجز الكلي بعد التمويل وحتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١١م مبلغ ١٣٣.٥ مليون دولار.

ثالثاً: العجز في الموازنة:

١- العجز الفعلي في موازنة ٢٠١١م:

قدر العجز الكلي قبل التمويل في موازنة السنة المالية

"المبلغ بالمليون دولار" - حتى تاريخ 31-12-2011م

البيان	جزئي	كلي
الإيرادات المحلية الفعلية حتى تاريخ 31-12-2011م		187.50
الرواتب والأجور	(297.5)	
النفقات التشغيلية	(24.47)	
النفقات التحويلية	(53.42)	
النفقات الرأسمالية والتطويرية	(9)	
نفقات من سنوات سابقة	(3.6)	
مجموع النفقات العامة		388
العجز الفعلي الكلي قبل التمويل حتى تاريخ 31-12-2011م		(200.50)
المنح والهبات حتى تاريخ 31-12-2011م		67
العجز الفعلي الكلي بعد التمويل حتى تاريخ 31-12-2011م		(133.5)

٢- العجز المقدر في موازنة ٢٠١٢م: النفقات المقدرة لنفس العام أن قيمة العجز المقدر قبل التمويل سيصل إلى مبلغ ٦٩٥.٦٩ مليون دولار. يتبين عند مقارنة الإيرادات المقدرة في موازنة ٢٠١٢م مع

"المبلغ بالمليون دولار"

البيان	جزئي	كلي
الإيرادات المحلية المتوقعة		174
الرواتب والأجور المتوقعة	404.65	
النفقات التشغيلية المتوقعة	97.33	
النفقات التحويلية المتوقعة	123.38	
النفقات الرأسمالية العادية	28.33	
النفقات الرأسمالية التطويرية "خطة التنمية"	216	
مجموع النفقات العامة		869.69
العجز قبل التمويل		(695.69)

٣- النفقات التحويلية:

وتشتمل على التكلفة المقدرة لمعاشات المتقاعدين بالإضافة إلى مخصصات برنامج الرعاية الاجتماعية (الإعانات المقدمة للمواطنين) وبند الاحتياطات المالية. بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات التحويلية حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١١م مبلغ ٥٣.٥ مليون دولار. أي ما نسبته ٤٦.٥٢٪ فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة العام ٢٠١١م والمقدر بمبلغ ١١٥ مليون دولار. في حين أن ما تم توقعه للنفقات التحويلية في موازنة السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ ١٢٣ مليون دولار. أي ما نسبته ١٤.١٦٪ من إجمالي النفقات العامة والمقدرة بمبلغ ٨٦٩ مليون دولار.

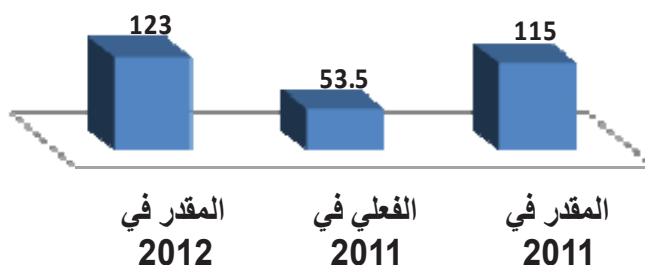
ويؤدي التقليل في النفقات التشغيلية إلى أمور سلبية عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- تدني جودة ونوعية الخدمة المقدمة للمواطن عبر مؤسسات ووزارات السلطة.
- ٢- يؤدي التقليل في الأوامر المالية إلى ضعف قدرة الوزارات على تطوير ذاتها وتقديم الخدمات المطلوبة منها مثل وزارة الصحة.
- ٣- تراكم الديون على مراكز المسؤولية نتيجة تأخير وتقليل الأوامر المخصصة لها.

كشف مقارنة النفقات التحويلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة ٢٠١١م	الفعلي في عام ٢٠١١م	نسبة الفعلي من المتوقع لسنة ٢٠١١م	المقدر في موازنة ٢٠١٢م	نسبة التغير بين المتوقع لسنة ٢٠١٢م والفعلي لسنة ٢٠١١م
115	53.5	46.52%	123	129.90%

مقارنة النفقات التحويلية



ما نسبته ٥.٧٢٪ فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة العام ٢٠١١م والمقدر بمبلغ ٢٩ مليون دولار. في حين أن ما تم توقعه للنفقات الرأسمالية العادية في موازنة السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ ٢٧.٨١ مليون دولار أي ما نسبته ٣.٢٠٪ من إجمالي النفقات العامة والمقدرة بمبلغ ٨٦٩ مليون دولار.

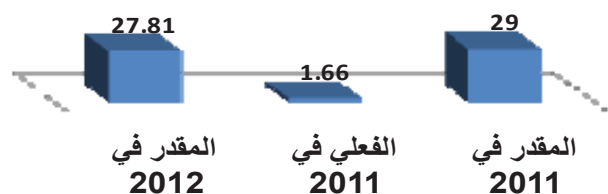
٤- النفقات الرأسمالية العادية:

تشمل النفقات الرأسمالية العادية امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع مثل الآلات والمعدات الثقيلة والسيارات والأثاث... الخ. بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات الرأسمالية العادية حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١١م مبلغ ١.٦٦ مليون دولار. أي

كشف مقارنة النفقات الرأسمالية العادية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة ٢٠١١م	الفعلي في عام ٢٠١١م	نسبة الفعلي من المتوقع لسنة ٢٠١١م	المقدر في موازنة ٢٠١٢م	نسبة التغير بين المتوقع لسنة ٢٠١٢م والفعلي لسنة ٢٠١١م
29	1.66	5.72%	27.81	1575%

مقارنة النفقات الرأسمالية العادية



٥- النفقات التطويرية «خطة التنمية»:

النفقات التطويرية «خطة التنمية»: هي النفقات التي تنفق على المشاريع مثل بناء مدارس ومستشفيات جديدة وشق طرق بما في ذلك شق طرق زراعية وتطوير شبكات المياه والمياه العادمة ومشاريع أخرى لتطوير البنية التحتية. بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات التطويرية حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١١م مبلغ ٧.٦٩ مليون دولار. أي ما نسبته ٦.٢٤٪ فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة العام

دعوة الحكومة للارتقاء بالعلم والتعليم وتفعيل مؤسسة الضمان الاجتماعي لحماية الأسر الأكثر فقرا

رابعاً: توزيع الموازنة على

القطاعات المكونة لها:

تتكون الموازنة من ثمانية قطاعات يشتمل كل قطاع على عدد من الوزارات التي تتقارب في عملها. والقطاعات الثمانية هي:

١- قطاع الأمن والنظام العام:

كشف مقارنة قطاع الأمن والنظام العام "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2011م	146	18.5	15	22	201.5	584
الفعلي حتى نهاية العام 2011م	161	6	17	1	185	385
المقدر في سنة 2012م	191.04	20.32	20.26	21.7	253.33	815

وهذا يشير إلى أن قطاع الأمن والنظام العام استحوذ على ما نسبته ٤٨ ٪ من إجمالي الإنفاق الفعلي في السنة المالية ٢٠١١م.

٢- قطاع الإدارة المالية:

احتل قطاع الإدارة المالية في موازنة ٢٠١٢م على

كشف مقارنة قطاع الإدارة المالية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2011م	11.61	2.09	60.59	125.39	199.68	584
الفعلي حتى نهاية العام 2011م	12.40	2.15	19.06	8.11	41.72	385
المقدر في سنة 2012م	13.89	2.68	60.84	218.75	296.16	815

٣- قطاع الخدمات الاجتماعية:

احتل قطاع الخدمات الاجتماعية في موازنة ٢٠١٢م على مبلغ ٣٣٧.٥٩ مليون دولار. أي ما نسبته ٢٩.١٥ ٪ من المبلغ

كشف مقارنة قطاع الخدمات الاجتماعية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2011م	82.05	37.94	34.72	3.41	158.12	584
الفعلي حتى نهاية العام 2011م	108.63	14.36	14.48	0.36	137.80	385
المقدر في سنة 2012م	127.81	68.2	38.75	2.83	237.59	815

٤- قطاع التنمية الاقتصادية:

احتل قطاع التنمية الاقتصادية في موازنة ٢٠١٢م على مبلغ ١١.٤٣ مليون دولار. أي ما نسبته ١.٤٠ ٪ من المبلغ الإجمالي

كشف مقارنة قطاع التنمية الاقتصادية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2011م	6.26	3.05	0.65	0.51	10.47	584
الفعلي حتى نهاية العام 2011م	6.11	0.86	0.68	0.03	7.68	385
المقدر في سنة 2012م	7.4	3.08	0.77	0.18	11.43	815

٥- قطاع الإدارة العامة:

احتل قطاع الإدارة العامة في موازنة ٢٠١٢م على مبلغ ٦.٧ مليون دولار. أي ما نسبته ٠.٨٢ ٪ من المبلغ الإجمالي

كشف مقارنة قطاع الإدارة العامة "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2011م	2.74	1.33	1.88	0.66	6.61	584
الفعلي حتى نهاية العام 2011م	3.272	0.612	1.454	0.10	5.43	385
المقدر في سنة 2012م	3.44	1.21	1.40	0.65	6.7	815

٦- قطاع خدمات النقل والمواصلات:

احتل قطاع خدمات النقل والمواصلات في موازنة ٢٠١٢م

احتل قطاع الأمن والنظام العام في موازنة ٢٠١٢م على مبلغ ٢٥٣.٣٣ مليون دولار. أي ما نسبته ٣١.٠٨ ٪ من المبلغ الإجمالي للموازنة. ويندرج تحت هذا القطاع وزارة الداخلية والأمن الوطني- وزارة العدل- وزارة الحكم المحلي- سلطة الأراضي- ديوان القضاء الشرعي- النيابة العامة- مجلس القضاء الأعلى.

٧- قطاع الخدمات الثقافية:

احتل قطاع الخدمات الثقافية في موازنة ٢٠١٢م على مبلغ ٣٧٦٩ مليون دولار. أي ما نسبته ٠.٤٦ ٪ من المبلغ

كشف مقارنة قطاع الخدمات الثقافية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2011م	2.197	0.698	0.225	0.046	3.166	584
الفعلي حتى نهاية العام 2011م	2.287	0.198	0.256	0.041	2.78	385
المقدر في سنة 2012م	2.643	0.764	0.283	0.079	3.769	815

٨- قطاع الشؤون الخارجية:

احتل قطاع الشؤون الخارجية في موازنة ٢٠١٢م على مبلغ ٤٥٩ ألف دولار. أي ما نسبته ٠.٠٦ ٪ ويندرج تحت

كشف مقارنة قطاع الشؤون الخارجية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2011م	0.264	0.14	0.025	0.031	0.46	584
الفعلي حتى نهاية العام 2011م	0.307	0.050	0.027	0.037	0.42	385
المقدر في سنة 2012م	0.265	0.144	0.028	0.022	0.459	815



التوصيات:

وبناءً على ما سبق من عرض لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢م فإن لجنة الموازنة والشؤون المالية وبعد المناقشات التي تم تداولها بين اللجنة ونواب المجلس. خلصت إلى التوصيات التالية:

أولاً: على المستوى المالي والاقتصادي:

١- تعزيز الإيرادات شريطة ألا يكون ذلك على حساب المواطن العادي وذوي الدخل المحدود بل على الشركات والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي تحقق أرباحاً طائلة.

٢- إيقاف أية جباية للإيرادات خارج إطار حساب الخزينة الموحد مع التزام الحكومة بتوفير كافة الاحتياجات لكافة مراكز المسؤولية وخاصة وزارة الداخلية والأمن الوطني.

٣- تفعيل الصندوق الفلسطيني لتعويضات مصابي حوادث الطرق.

٤- توفير احتياطي مالي بقيمة ٦ مليون دولار تخصص لمواجهة الحالات الطارئة. وتحدد الأولويات في ذلك بين الحكومة ولجنة الموازنة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي.

٥- الطلب إلى الحكومة بوضع رؤية شاملة حول جدولة ديون العائلات الفقيرة المستحقة لشركة الكهرباء وإيجاد حلاً مناسباً لها.

٦- دعم القطاع الخاص للنهوض بالعملية الاقتصادية وتطويرها بهدف المساهمة في حل مشكلة الفقر والبطالة.

٧- تشجيع المنتج المحلي من خلال فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة والتي لها بديل وطني شريطة أن يكون فرض هذه الرسوم بقانون. وإلزام دوائر الدولة بأن



السكانية وحاجيات الطلاب.

٢- إقامة مركز تأهيل وإصلاح مركزي في قطاع غزة يستوعب حاجات القطاع ويقوم على أساس مراعاة الموصفات الدولية والحقوقية والقوانين الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات العامة وتحقق أغراض التهذيب والإصلاح القيمي والسلوكي.

٣- تشجيع القطاع السياحي والترويج له ضمن سياسة دعم صمود أهالي قطاع غزة والتواصل مع الحكومة المصرية لتيسير دخول السياح والوفود الزائرة.

٤- تفعيل مؤسسة الضمان الاجتماعي وتكون الأولوية للأسر الأكثر فقراً.

وعليه، فإن لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي تتمنى أن تؤدي هذه الانطلاقة الجديدة إلى تبدل حقيقي في معالجة الملفات الشائكة، خاصة بالنسبة لإصلاح البنية الإدارية والمالية في السلطة من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنمائية في جميع أرجاء الوطن. مؤكداً أن المستقبل يتطلب منا الكثير من العمل والجهد.

خ- الالتزام بتطبيق أحكام قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة جرائم الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين فيما يتعلق بتوفير الموازنة الخاصة بها.

د- تطوير مرفق القضاء من خلال تعديل قانون السلطة القضائية. وإنشاء سلطة قضائية موحدة تجمع كافة مكونات مرفق القضاء في فلسطين لضمان استقلاليتها عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليها في القانون الأساسي المعدل. وتوفير مكان مناسب لمرفق القضاء يتلاءم مع مكانة هذا المرفق وتوفير خدمات العدالة للمواطنين.

ذ- الإسراع بإنشاء المعمل الجنائي وتطوير الطب الشرعي وتوفير احتياجاتهما بما يخدم العدالة.

ر- تفعيل المعهد العالي للقضاء لتطوير قدرات العاملين في السلطة القضائية وأعوها من خلال تبادل الخبرات بين فلسطين والخارج.

ثالثاً: على المستوى الاجتماعي:

١- التزام الحكومة بما خصصته من موازنة لعام التعليم للارتقاء بالمعلم وزيادة عدد المدارس لتضي بالزيادة

أ- تفعيل قانون تنظيم الزكاة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨م الذي اقره المجلس التشريعي الفلسطيني.

ب- تفعيل قانون تشجيع الاستثمار ووضع اللوائح التنفيذية الخاصة به وتشجيع المستثمر الفلسطيني والعربي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمنح المشاريع الفلسطينية التي دمرت من قبل الاحتلال ذات الإعفاءات المنصوص عليها في القانون.

ت- تفعيل قانون الكسب غير المشروع وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لسير عمل هيئة الكسب غير المشروع المنصوص عليها في القانون.

ث- تفعيل قانون حماية المستهلك لضمان تزويد المستهلك الفلسطيني ببضاعة وخدمات وفق المقاييس الدولية وتأمين السلع والخدمات بالأسعار المناسبة.

ج- تفعيل قانون هيئة سوق راس المال في قطاع غزة لضبط الأسواق المالية ومحاربة ظاهرة جرائم الأموال.

ح- تفعيل قانون سلطة النقد الفلسطينية على أن تقوم بمهامها في قطاع غزة وفقاً للأصول.

ملحق الموازنة العامة للسنة المالية 2011م

الكشف التالي يوضح بنود ملحق الموازنة: " المبلغ بالمليون "

م	البيان	المبلغ	شيك	دولار
1-	تكلفة علاوة المخاطرة للمهن الطبية عام 2011	22	5.95	
2-	غلاء المعيشة المنفذة في 2011م وبأثر رجعي من 2009م	40	10.81	
3-	العلاوات الإدارية لعام 2011م	2.5	0.676	
4-	تكلفة الاحداثات لعام 2010م والمنفذة في عام 2011م	44.20	11.95	
5-	تكلفة الاحداثات لعام 2011م ونفذت في نفس العام	25.82	6.98	
المجموع		134.52	36.36	

٢٠١١-٠٦م وبأثر رجعي من تاريخ ٠١-٠١-٢٠١١م. وقد بلغت ٢٢

مليون شيكل أي ما يعادل ٥.٩٥ مليون دولار.

٢- تكلفة علاوة غلاء المعيشة لجميع الوزارات والتي نفذت في شهر ٠٤-٢٠١١م وبأثر رجعي من شهر ١١-٢٠٠٩م. وقد بلغت ٤٠

مليون شيكل أي ما يعادل ١٠.٨١ مليون دولار.

٣- تكلفة علاوات إدارية لعام ٢٠١١م والتي بلغت ٢.٥ مليون شيكل

أي ما يعادل ٦٧٦ ألف دولار.

٤- تكلفة الاحداثات لعام ٢٠١٠م ونفذت في عام ٢٠١١م. والتي

تقدر بمبلغ ٤٤.٢٠ مليون شيكل أي ما يعادل ١١.٩٥ مليون دولار.

٥- تكلفة الاحداثات لعام ٢٠١١م ونفذت في نفس العام والتي تقدر بمبلغ ٢٥.٨٢ مليون شيكل أي ما يعادل ٦.٩٨ مليون دولار.

وبعد أن تدارست اللجنة بنود ملحق الموازنة للسنة المالية ٢٠١١م ومقارنة ذلك مع الهيكلية المقررة. فقد تقرر قبول ملحق الموازنة كما جاء من مجلس الوزراء.

وهذا الملحق يشتمل أيضا على تثبيت ٤١١٥ موظف من موظفي العقود.

تكون الأولوية للمنتج المحلي في شراء السلع والخدمات. ٨- تعزيز سياسة الاقتصاد الزراعي المقاوم من خلال دعم المزارع الفلسطيني وإحلال الواردات ودعم المنتج الزراعي المحلي وربط القطاع الزراعي بالصناعي وتوفير الأمن الغذائي للمواطنين.

ثانياً: على المستوى القانوني والإداري:

١- إعداد الخطة العامة للتنمية وتقديمها في الموعد المحدد للمجلس التشريعي للمصادقة.

٢- الطلب إلى الحكومة باعتماد سياسة التدوير الوظيفي والاستخدام الأمثل للطاقات والموارد البشرية المتاحة.

٣- وقف كافة التعيينات (عقود- بطالات دائمة- تعيينات عادية) خارج إطار الموازنة. وفي حالة الضرورة يعرض الموضوع على المجلس التشريعي للإقرار.

٤- تشكيل لجنة للإصلاح الإداري تضم في عضويتها وزارة التخطيط ووزارة المالية وديوان الموظفين العام على أن تقدم تقرير إلى المجلس التشريعي خلال مدة شهرين من تاريخ إقرار الموازنة.

٥- الطلب من الحكومة التالي:

استناداً إلى أحكام المادة (٣٦) من قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٨م والتي تنص على أنه "إذا لزم أي تعديل على بنود قانون الموازنة العامة أو إضافة بنود يترتب عليها إضافة مخصصات جديدة يجب إعدادها كملحق موازنة وتقدم من مجلس الوزراء إلى المجلس التشريعي للمصادقة عليها وإصدار القانون بها". فقد قامت لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي بدراسة وتحليل ملحق الموازنة العامة وخلصت إلى التالي:

بلغ المبلغ الإجمالي للرواتب الإضافية المطلوب

اعتمادها كملحق لموازنة السنة المالية 2011م

134.52 مليون شيكل أي ما يعادل 36.36 مليون

دولار، ويتضمن هذا المبلغ البنود التالية:

١- تكلفة علاوة المخاطرة للمهن الطبية والتي نفذت في شهر

إذا دمرت البيئة فماذا يبقى للتنمية والحياة..؟!

نهتم بالحياة كما نهتم بالمقاومة، فحقّ علينا أن نحفظ بيئتنا الثقافية نظيفة صالحة للعيش، أملاً في العودة إلى بلادنا لنعمرها وننعم بنسبهما وتربتها.

ورابعها العادات والتقاليد: ومن عاداتنا الفطرية النظافة في بيوتنا فصرء وأغنياء وفي سلوكنا الطبيعي في حاراتنا ومزارعنا ومصانعنا. فهل لنا أن نحافظ عليها؟

خامسها الوضع الاقتصادي: فإننا رغم الحصار والعدوان على غزة وقطاعها الحبيب نجاهد ونقاوم، يد تبني ويد تقاوم.

نحافظ على مقدرات بلادنا ونقف مع مواطنينا. وشعبنا صامد صابر ويحتضن المقاومة ويحافظ على الثوابت وعينه إلى القدس ترنو.. والحفاظ على بيئتنا ملزم لنا إن كنا نملك

الإمكانات أو لا نملك. فليس الفقر عيباً. ولكن عدم النظافة تخلف في القيم والسلوك، وإرادتنا أقوى من ذلك، وعزيمتنا لا

تكل ولا تلين من أجل حياة كريمة وسليمة في أوطاننا.

سادسها الوضع الاجتماعي: فالعلاقات الحميمة بين أبناء شعبنا والقيم الاجتماعية العالية التي نشأنا عليها في أسرنا يضرب فيها المثل في الاستقامة والنزاهة والنظافة، ولا أباغ في ذلك.

فأينما يتغرب الفلسطيني يعود ليرتبط في بلده لعلمه بأن الأم الفلسطينية لها تربية مميزة وأما مثالية تنشئ أبنائها على الفضيلة والاستقامة وحب العمل الخيري والجماعي،

وليس أدل على ذلك من أنها تقدم أبنائها لحماية الوطن والدفاع عنه. فنحن نحب بلادنا فلسطين ونحافظ عليها فهذه

أوطاننا كما قال الشاعر:

هذه أوطاننا مثنوى الجدود الأكرمين

ورأها مهبط الإلهام والوحي الأمين

ورباها جنة فتانة للناظرين

تُعرّف البيئة بأنها "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها ذاتهم ويؤدون فيها نشاطهم".

ويعتبر استغلال التقنيات الحديثة شرطا حاسماً في حماية البيئة من التلوث عن طريق التحكم بالمواد المستخدمة في عمليات التصنيع، بحيث تكون العملية الإنتاجية الزراعية منها والصناعية اقتصادية ما أمكن وبعبدة عن إحداث أية أضرار بالبيئة ومقومات الحياة العامة.

ومن الأهمية بمكان تعريف البيئة الحضرية لكل مجتمع، فهي تنقسم إلى بيئة طبيعية تشمل الأرض وما عليها من طوبوغرافية وسهول ومرتفعات ومنخفضات وأودية وأنهار وصخور ومناطق مزروعة وصحراء ومنتشآت.. إلخ، وما تحت الأرض من مياه ومعادن وآثار وثروات.. إلخ، وكذا ما فوق الأرض من مناخ وشمس وتهوية وظلال ودرجات حرارة ورّيح.. إلخ.

أما الشق الثاني للبيئة الحضرية فهو البيئة الثقافية، وتشمل ستة مكونات:

أولها الدين: وديننا الحنيف يحث على النظافة في الكتاب والسنة "فالنظافة من الإيمان".

ثانيها التاريخ: فتاريخنا في فلسطين يثبت أننا أمة متحضرة سبقت وفاقّت أمما كثيرة في التمدن والإعمار ونقاء ريفها ومدنها، حيث قال فيها الشاعر هارون الرشيد: الكرمل المطر والساحل المحضوضر واللوز والصنوبر والبرتقال المثمر وما بنى أجدادنا بلادنا بلادنا.

وثالثها نظام الحكم: فقد تعاقب حكام كثر على فلسطين، وقد اغتصبت منا غالبيتها ونحن الآن في غزة ومحافظاتها

بقلم: النائب م. جمال سكيك

الحصار وإبان حرب الفرقان من قتل الإنسان وتدمير الشجر والحجر حتى بالأسلحة المحرمة دولياً، وهذا ما يزيد الحاجة إلى الحفاظ على التوازن البيئي والأنظمة البيئية حفاظاً على البيئة ودفعها لعملية التنمية ودراً للمخاطر التي تهدد الإنسان والأوطان.

وقد تفاقمت المشكلة لدينا في محافظات غزة نتيجة ابتلاع الأراضي الزراعية لحساب التوسع غير الحضاري واشتباك المدن ببعضها من بيت حانون فجباليا بغزة إلى رفح حتى وكأنها مدينة شريطية واحدة تقلصت بموجيها المساحة الزراعية والسلة الغذائية بشكل ملموس.

لذا فنحن مطالبون، وقد بات الوضع ملحاً جداً، بإعادة النظر في تنمية الموارد كافة وتنظيم الموارد البشرية. وهذا يحتاج إلى بيئة سكانية وتربوية وتعليمية تتناول الأعداد والتدريب والاستخدام وفق منهجيات دقيقة للجوانب الإحصائية والاجتماعية للارتقاء بالحياة على أسس علمية

ناجحة تحقق علاقة سليمة بين التنمية الشاملة وبين الموارد البشرية من خلال أهداف استثمارية وإنتاجية، وهذا يستدعي

تطوراً نوعياً للقوى العاملة ورفع كفاءتها ومهاراتها لاستيعاب التكنو لوجيا الملائمة بيئياً والأمنة صناعياً وصحياً بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.وعليه ومن خلال الحملة الوطنية للنظافة والتي تشرف عليها لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي ندعو المشاركين في الحملة الوطنية وجهات الاختصاص والمواطنين، كل فيما يخصه، بالمبادرة في الحفاظ على

بيئتنا الحضرية، فإنها أمانة وأدائها حق على الجميع. والله الهادي إلى سواء السبيل.

النائب خميس النجار في حوار مع "البرلمان":

مشروع قانون تنظيم المهن الصحية يضمن النهوض والارتقاء بالخدمة الصحية للمواطنين

القانون وضع شروطاً لضبط التراخيص ومزاولة المهنة

القانون أقر أحكاماً خاصة بالتعويض عن الأخطاء الطبية

يشكل مشروع قانون تنظيم المهن الصحية الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الأولى مؤخرًا قفزة نوعية في إطار

الارتقاء بالخدمة الصحية للمواطنين ومعالجة المشكلات الناجمة عن الأخطاء التشريعي، وأجرت معه الحوار التالي.

"البرلمان" التقت النائب د. خميس النجار مسئول اللجنة الصحية في المجلس التشريعي، وأجرت معه الحوار التالي.



النائب / د. خميس النجار

هناك لجنة عليا من ضمن القانون، من أخصائيين ومشرفين وأساتذة ولها صلاحية محددة، بحيث تأخذ كل القضايا التي تعرض على القضاء أو من المستشفيات مباشرة أو من النيابة ليبحث الموضوع وعمل اللازم من التحقيقات وإعطاء تقاريرها للجهات المسئولة.

هل تبنى المشروع أحكاماً تكفل التأمين عن الأخطاء الطبية؟ ومن هي الجهة المسئولة عن التعويض؟

من أهم الإضافات في هذا القانون أننا أئز منا وزارة الصحة أن تدفع القسط المفروض الذي من المفروض أن يدفعه العامل فيها سواء طبيب أو ممرض أو صيدلي القسط الكامل لهذه الشركة أو الجسم المالي، يعني لن يكون على راتبه الخاص، بل ستقوم وزارة الصحة بدفع القسط الذي من المفروض أن يدفعه هذا المزاو ل شركة التأمين أو للجسم المالي الذي سيقوم بتغطية هذه الأخطاء، أما في العمل الخاص أو المؤسسات فنحن طلبنا ألا يقل نصيب المؤسسة الخاصة دفع ٨٠٪ على الأقل من المبلغ الذي يجب أن يدفعه الطبيب.

وبالطبع الجهة المسئولة عن التعويض هي المؤسسة المالية التي ستشأن بموجب هذا القانون، فوزارة الصحة ستغطي جميع العاملين فيها، والمؤسسات الخاصة عليها دفع ٨٠٪ والباقي على مزاو ل المهنة، ونؤكد هنا أن نقابة الأطباء لابد أن تبني مشروع فوري لإنشاء نقابة للحفاظ على كافة الأفراد العاملين فيها سواء نقابة أطباء أو العاملين في مجالات أخرى، لمن لا يعملون في المؤسسات المتكفلة بالتعويض عن أخطائهم.

إلى أي مدى سيتمكن القانون من تنظيم كل مهنة ومراعاة خصوصيتها، لاسيما وأنه توجد مشاريع قوانين لتنظيم مهنة الصيدلة والتمريض وغيرها؟

كما قلت بأن هذا المشروع هو مشروع قانون عام ومرجع أساس لكل المهن، ويضبط الأحكام العامة الأساسية فقط، لكن لا يدخل إلى خصوصيات كل مهنة، فكل مهنة لها الحق أن تعمل القانون الخاص بها وكل نقابة لها الحق أن تعمل القوانين وتنظمها، وتقوم وزارة الصحة بعمل اللوائح التنظيمية لهذا العمل بكافة العاملين فيها، واللوائح التنظيمية في هذا القانون بالذات سوف تكون مضاعفة وبكميات كبيرة وواضحة لكيفية التطبيق السليم لهذا الموضوع.

إنما هذا لا يتعارض مع أن كل نقابة أو مقدمي خدمة أن تضع قانوناً خاصاً بهم، مسترشدين بهذا القانون الأم، ولا يتعارض مع القانون الأساس لأنه معتمد على قانون الصحة العامة ومنه انبثق هذا، وبالتالي أي مؤسسة تعمل لابد أن يكون لها قانونين خاصة بها ومسترشدة بالدستور وقانون الصحة العامة.

أن هذا القانون سيساهم بشكل كبير في تقديم الخدمات الطبية للمرضى بشكل واضح.

هل تطرق القانون إلى دور النقابات الطبية؟

هذا القانون يعتبر قانون القاعدة العامة والمرجع الأساس لتنظيم المهن الطبية الصحية، ويمكن استناداً إليه أن تصدر قوانين خاصة للأطباء أو الصيادلة أو التمريض أو الفنيين تراعي خصوصية كل مهنة على حدة، فهو قانون جامع وما ينظمه هي اللوائح التنفيذية التي تصدر عن وزارة الصحة في هذا المجال، وبالتالي يحق لكل فئة من فئات المجتمع خاصة بمهنة معينة أن تنظم لنفسها قانون خاص بها يكون لا يتعارض مع القانون الأساس، ويعطي لهذه النقابة الحق أن تحافظ على أفرادها وحقوقهم كاملة.

هل تناول القانون تنظيم ممارسة المهن الصحية بالنسبة للأجانب والمقيمين والوفود الطبية الزائرة؟

طبعاً، هذا شيء مهم ونحن فرضنا له بندا في ممارسة المهنة، على أساس أن وزارة الصحة تضع اللوائح التنظيمية للأطباء الزائرين وخاصة أن منهم كفاءات عالية جداً ويعملون في بلادهم ويأتون لمساعدتنا، لكن لا نريد أحداً أن يمارس مهنة بدون مزاو ل مهنة صادرة له من قطاع غزة، وطبعاً هذه التنظيمات التي تضعها وزارة الصحة تحدد مدى وكيفية التعامل مع الطبيب الزائر.

هل اشتمل المشروع على عقوبات تناسب مع خصوصية الحقل الطبي ومراعاة احتمالية الخطأ؟

بداية أود التأكيد على أن فلسفة العقوبات في هذا القانون تنطلق من فكرة إرساء التوازن بين مصلحة المريض والارتقاء بالمهن الصحية وبالتالي كان لا بد من وضع عقوبات تترتب عن الإخلال بالضوابط الصحية والاستهتار بصحة المرضى، وقد راعت اللجنة أن يكون منهج العقوبات خاص أي تشمل العقوبات التأديبية من خلال اللجنة العليا للأخطاء الطبية وتكون عقوباتها محددة بدءاً من الإنذار حتى سحب ترخيص أو إغلاق المكان والإعفاء من المنصب الإداري وفي الموازاة توجد العقوبات الجزائية التي تتراوح بين الغرامة والسجن حسب جسامة الفعل وتقديرها المحكمة المختصة.

وبالإجمال نحن في اللجنة الصحية راعينا هدفين أساسيين فيه وهما أن تتماشى هذه العقوبات مع الشريعة الإسلامية من ناحية وأن تحافظ على حقوق المريض والطبيب من ناحية أخرى.

من هي الجهة المختصة بتقدير الأخطاء الطبية؟

وبالتالي ستكون العقوبات واضحة وجلية لمن يهمل ويرى المريض أمامه ولا يعطي بالآلة، ويتركه في المستشفى ويذهب إلى عمل آخر، أو ليمارس عمل خاص.

فالموضوعات التي يوجد فيها إهمال طبي معروف وواضح وضوحاً جلياً، هذا هو الذي يحاسب عليه القانون، نحن عندنا ظروف مختلفة من نقص أدوية ونقص أجهزة ونقص تحليلات ومكونات تشخيصية ومشاكل كثيرة لا نحمل الطبيب مسئوليتها إطلاقاً، ولذلك لا يوجد أي سبب لعزوف الأطباء عن العمل بسبب هذا القانون.

كيف ضبط القانون شروط المسئولية الطبية وحدودها، لاسيما أن الخطأ في الممارسة الطبية وارد؟

تضمن مشروع القانون تعداداً لأمثلة من الأخطاء الطبية الناجم عنها ضرر أو وفاة للمريض مثل:

١. إجراء العمليات الجراحية التجريبية وغير المسبوقة على الإنسان بالمخالفة للقواعد المنظمة لذلك.
٢. إجراء التجارب أو البحوث العلمية غير المعتمدة على المريض.
٣. إعطاء دواء للمريض على سبيل الاختبار.
٤. استخدام آلات أو أجهزة طبية دون علم كاف بطريقة استعمالها أو دون اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث ضرر من جراء هذا الاستعمال.

وفي العموم أود التأكيد على أنه لا يوجد جسم إنسان مثل جسم الآخر من ناحية وظائف أعضاء أو مناعة أو وظائف كبد أو كلية أو قلب، وكل مريض مختلف عن الثاني وبالتالي فإن قدرات الإنسان على التحمل متفاوتة، وبالتالي فإن اللجنة العليا للأخطاء الطبية ستأخذ في الاعتبار عند تحديد وتقييم المسئولية الطبية كلفة الظروف والمعطيات.

ما هي أبرز الإضافات بشأن تنظيم مزاولة المهن الصحية؟ وهل سينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات الصحية؟

تبني المشروع ضوابط ومحددات لتنظيم مزاو ل المهنة والارتقاء بها من خلال تحديد واجبات وحقوق مزاو ل المهن الصحية وما يحظر علي مزاو ل المهنة والتأكيد على عدم جواز المزاو ل للمهنة الصحية لكل من انقطع عن مزاو ل المهنة مدة سنتين متتاليتين لغير أغراض الدراسة والتدريب في مجال المهنة. العودة لمزاو لتها إلا بعد تجديد الترخيص. وبالتالي أنا أعتقد أن هذا القانون بالذات سيعطي تنبيهاً للأطباء وخاصة الذين يهملون في مراعاة مرضاهم، بأن كل من يهمل سيحاسب، ومتأكد

الطبية والمقننة لدى التشريعات العربية مثل إنهاء حياة المريض الميؤوس منه، إجراء عمليات الاستئصال، استخدام تقنيات الإنجاب المخالفة للشرعية.

٦- بالنسبة للمسؤولية الطبية: عدّد المشروع طائفة من الأعمال التي تعتبر خطأ طبي مثال: اختبار الدواء على المريض، إجراء التجارب أو العمليات التجريبية، التقصير الفادح في الرقابة والإشراف. وأضاف المشروع حالات لا تنشأ معها المسؤولية مثل: إذا حصل الضرر بسبب المريض لعدم إتباع التعليمات الطبية أو أسلوب العلاج متفق مع الأصول الطبية المعروفة.

٧- التأمين ضد المسؤولية عن الأخطاء الطبية: حظر المشروع مزاو ل المهنة دون التأمين ضد الأخطاء الطبية وهنا ميز القانون بين التأمين لمزاو ل المهنة الحكوميين وتكفله الوزارة كاملاً، بينما يلتزم صاحب المؤسسة الصحية الخاصة بسداد (٨٠٪) من قيمة قسط التأمين والباقي على المزاو ل.

٨- العقوبات: فرض المشروع عقوبات تراوحت بين السجن لأشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات والغرامة المالية تتعلق بمزاو ل المهنة بلا ترخيص وانتحال الألقاب الصحية، مع مراعاة إخضاع المخالف للمسؤولية التأديبية ابتداءً وتكون عقوبة الحبس وجوبية إذا ترتب عن المخالفة خسارة في الأرواح.

كيف حصر القانون المهن الصحية، لاسيما أنها متنشعة ومتجددة؟

المهن الصحية في الواقع عديدة جداً وكل يوم تظهر مهن جديدة، لكن نحن حصرنا كل مهنة لها علاقة بالإنسان مباشرة أو غير مباشرة، مثلاً فحوص الدم ليس لها علاقة بالمريض مباشرة ولكن دمه أو أنسجته ستفحص، لذلك حرصت اللجنة على تجنب التعداد لمزاو ل المهن، وفوضت ذلك إلى وزير الصحة لتحديد المهن بقرار، لأن منهج التعداد أثبت عدم جدواه نتيجة زوال مهن أو استحداث أخرى والقانون يتميز بالثبات بينما القرار الوزاري مرن يواكب المتغيرات.

ألا تخشون أن يتسبب تطبيق القانون في عزوف مزاو ل المهنة عن الممارسة الطبية باعتباره سيفاً مسلطاً على رقابهم، بسبب تبنيه لعقوبات بحق الأخطاء الطبية؟

في الواقع مثلما نحفظ حقوق المواطن سنحفظ حقوق الطبيب، نفترض مثلاً أن يعمل مريض عملية زائدة دودية، ممكن يحصل له مضاعفات أو التهاب أو انفجار أو مشاكل أخرى، الإهمال الطبي والخطأ الطبي المتعمد هو الذي سوف يحاسب عليه القانون، لكن ما هو معروف من مضاعفات أو مشاكل تنتج عن هذه العملية أو هذا العلاج، هذا معني منه الطبيب نهائياً، ولا يستطيع أحد في العالم أن يحاسبه عليه،

ما هي المبررات الموضوعية والقانونية لاقتراح مشروع القانون؟

يهدف مشروع قانون المهن الصحية إلى إرساء نظام قانوني موحد لتنظيم المهن الصحية الأساسية والمساعدة من خلال ضبط أحكام مزاو ل المهنة وتحديد عناصر المسؤولية الطبية وبيان الآثار المترتبة على ثبوت الخطأ الطبي، وبالتالي يضع هذا المشروع حداً للنصوص القانونية المتناثرة والمتنافرة في بعض الأحيان، كما أن القانون المقترح يتسم بالشمولية بحيث يستوعب أحكام مزاو ل المهنة فضلاً عن ضوابط المسؤولية الطبية، وبالتالي ارتأت لجنة الشؤون الصحية العدول عن أفراد المسؤولية الطبية بقانون مستقل قياساً على التشريعات العربية المقارنة التي تبنت الدمج بين أحكام مزاو ل المهنة والمسؤولية الطبية، وتؤكد لنا التوجه بعد إجراء العديد من المشاورات والاستئناس بأراء المختصين بأنه يتعدى الفصل بين المجالين.

حالياً تم إقرار مشروع القانون بالقراءة الأولى على المجلس ومنتظر إقراره بالقراءة الثانية بإذن الله.

ما هي أبرز مضامين مشروع القانون؟

القانون يشمل عدة نواح أو عدة فصول، فالجزء الأول فيه يختص بالترخيص الذي وضعنا له شروطاً، بالإضافة إلى كيفية إعطاء الترخيص ومتى يحق مزاو ل المهنة ومتى يتم سحب الترخيص، وهذه مواد يتم التطرق لها بالتفصيل في القانون، وفي أي قانون يكون لدينا هدفين في الأساس هما مصلحة المجتمع والحفاظ على الإنسان الذي كرمه الله تعالى، ومن أبرز إضافات المشروع:

١- تعريف مزاو ل المهنة: حرصت اللجنة على تجنب التعداد لمزاو ل المهن، وفوضت ذلك إلى وزير الصحة لتحديد المهن بقرار، لأن منهج التعداد أثبت عدم جدواه نتيجة زوال مهن أو استحداث أخرى والقانون يتميز بالثبات بينما القرار الوزاري مرن يواكب المتغيرات.

٢- تشكيل اللجنة العليا للمسؤولية الصحية: تختص بالنظر في أخطاء المهن الصحية، وتشكل بقرار من مجلس الوزراء وتتميز تركيبتها بالتنوع من الوزارة وكليات الطب ومستشارين قانونيين.

٣- ضبط المشروع آليات التحقيق مع مزاو ل المهنة وحظر المشروع إيقاف المزاو ل احتياطياً أو القبض عليه خلال التحقيق.

٤- فرض القانون شرط تجديد الترخيص لمزاو ل المهنة لمن ينقطع عن مزاو ل المهنة سنتين متتاليتين لغير أغراض الدراسة والتدريب.

٥- تضمن القانون مجموعة من المحظورات التي تعتبر محل إجماع في حقل الممارسة

للمرة الأولى عقب نجاح الثورة المصرية

المجلس التشريعي يستقبل وفدا برلمانيا

د. بحر: الزيارة مقدمة لإنهاء أزمات القطاع وفك الحصار الاقتصادي والسياسي



الوفد البرلماني المصري في ضيافة المجلس التشريعي

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني الأربعاء (2012/03/28) وفدا برلمانيا مصريا يمثل مجلس الشعب المصري برئاسة د. محمد إدريس بهدف العمل على كسر الحصار المفروض على قطاع غزة وتعزيز العلاقات الثنائية وبحث آفاق التعاون المشترك بين مجلس الشعب المصري والمجلس التشريعي الفلسطيني.

وضم الوفد الزائر 28 نائبا من البرلمان المصري، بالإضافة إلى طاقم إداري

كنعان عبيد رئيس سلطة الطاقة والمدير الفني لمحطة توليد الكهرباء رفيق مليحة.

وتطرق مليحة للوفد إلى مشكلة التمويل والمشاكل الفنية للمحطة والمتعلقة بالمولدات والمحولات وقطع الغيار وكميات الإنتاج وكميات الوقود اللازمة لتشغيل المحطة، مبينا أن هذه المشاكل تراكمية.

وتحدث مليحة عن وحدتين رئيسيتين في المحطة لكل وحدة ٧٠ ميغاوات أي وحدتين ١٤٠ ميغا وات. موضحا أن حجم ما تنتجه المحطة في الوقت الحالي فيما لو تم إدخال الوقود لا يتجاوز ١٤٠ ميغا وات من أصل ٣٦٠ ميغا وات. مضيفا أن نسبة العجز تزيد عن ٧٠٪ أي بمعدل ٦ ساعات وانقطاع ١٨ ساعة في اليوم هذا فيما لو لم يحصل عطل فني نتيجة التشغيل والتوقيف.

من جانبه أكد م. كنعان عبيد رئيس سلطة الطاقة أن أسبابا سياسية منعت دخول الوقود للمحطة، مؤكداً أن رصيد الوقود المتوفر لدينا لم يكن يكفي إلا ليوم واحد. موضحا أنه تم الاتفاق على توريد سولار السيارات لتشغيل المحطة بسعر ١٠٠٠ \$ للطن الواحد وتوريده عبر معبر رفح.

وتابع: "أرسلنا ٢ مليون دولار وحددنا نقطة الاستلام، إلا أننا فوجئنا بالطلب منا إدخاله عبر معبر كرم أبو سالم. وطلبنا من الطرف المصري بأن يزودنا برسالة بذلك. وفيما بعد قالوا استلموا منا الوقود في مصر وأنتم أدخلوه عبر معبر كرم أبو سالم"، مبينا أن كل المشاكل تأتيها من معبر أبو كرم سالم لأن معبر كرم أبو سالم مشنقة للشعب الفلسطيني.

وتحدث عن العبء الاقتصادي مبينا أن الإيرادات لا تكفي إلا القليل القليل. مؤكداً أن عدة دول استعدت للتبرع بالوقود وبإشراف مصري وأن يدفع ثمن الشحن لمصريين.

وأكد عبيد على استعداد سلطة الطاقة إرسال ٤ مليون دولار بين أيدي الوفد لشراء السولار بالسعر الدولي

فالأمن المصري مقدم على أمننا لأن الأمن في مصر درع لنا".

وأكد على موقف حماس المؤيد للمصالحة الفلسطينية، قائلا: "قدمنا تسهيلات وتنازلات كثيرة"، موضحاً إنهم خصوا مصر بأن تكون الأرض التي توقع فيها المبادرة، مشددا على ضرورة إنهاء الانقسام ليس فقط في الشق السياسي وإنما في جميع الجوانب المختلفة.

من جانبه، قال النائب فيصل أبو شهلا القيادي في حركة فتح، إن المستفيد الوحيد من الانقسام الفلسطيني هو "إسرائيل"، مطالبا بكسر الحصار الذي وصفه بـ"الظالم" على قطاع غزة حتى لا تتحول القضية من مسألة حقوق وانتهاك أرض إلى قضية إنسانية بشأن أزمات الوقود والكهرباء. وأشاد أبو شهلا بالانتخابات البرلمانية المصرية التي تمنى أن تحدث في فلسطين، مشدداً على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية.

لقاء مؤسسات المجتمع المدني

إثر ذلك، عقد الوفد البرلماني المصري لقاء مع مؤسسات المجتمع المدني في فندق الكومودور. وحضر عن ممثلي مؤسسات المجتمع المدني: - د. محمد العكوك ممثلا عن القطاع الصحي. - د. منير البرش متحدثا عن الأدوية والمعدات الطبية. - أ. اعتماد الطرشاوي متحدثا عن حقوق المرأة والطفل.

- أ. محسن أبو رمضان متحدثا عن أثر الحصار على القطاع الاقتصادي. - أ. أم حسن أبو شنب متحدثا عن صمود المرأة الفلسطينية. - أ. خليل أبو شمالة متحدثا عن دور مؤسسات حقوق الإنسان.

- أ. أمجد الشوا متحدثا عن دور مؤسسات المجتمع المدني في التخفيف من الحصار. وبدأ الاجتماع بكلمة لرئيس الوفد د. محمد السيد إدريس الذي أكد على أن هذه الزيارة هي الأولى لوفد برلماني من مجلس الشعب المصري من برلمان الثورة وهي تشكل نحو خطوة أولى في سبيل كسر الحصار وتخفيف المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة.

ولفت إلى أن الوفد يضم ممثلين عن كافة الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس الشعب المصري ومن مختلف اللجان النوعية في المجلس.

وبين أن الوفد اشتمل على عدد من المختصين في المجالات المختلفة مثل الأطباء والاقتصاديين ومن سلطة الطاقة، وبالتالي فإن الجميع هنا للاستماع إلى احتياجات القطاع ومحاولة توفيرها. واقترح رئيس الوفد أن يعقد لقاء خاص بين وزارة الصحة وعدد من الأطباء المشاركين في الوفد من أجل دراسة احتياجات القطاع الصحي في القطاع ووضع آلية للتعاون من خلال لجنة مشتركة مكونة من أعضاء مجلس الشعب المصري وأعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني.

زيارة شركة توليد الكهرباء

وفي صبيحة اليوم التالي(الخميس ٢٩-٣-٢٠١٢) توجه الوفد الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى محطة توليد الكهرباء في القطاع. وكان في استقباله كلا من النائب يحيى العبادسة والنائب سالم سلامة والنائب يونس الاسطل والنائب هدى نعيم والمهندس

اللقاء المشترك في المجلس التشريعي

إلى ذلك، انتقل الوفد البرلماني المصري عقب المؤتمر الصحفي المشترك في معبر رفح إلى مقر المجلس التشريعي حيث تم عقد جلسة مشتركة بين أعضاء المجلس التشريعي ومجلس الشعب المصري في مقر المجلس.

افتتح د. بحر الجلسة بكلمة رحب فيها بالوفد البرلماني الزائر، مؤكدا على متانة العلاقة الفلسطينية المصرية والروابط التي تجمع بين الشعبين المصري والفلسطيني.

وبدأت الجلسة بالوقوف دقيقة حدادا على أرواح الشهداء في مصر وفلسطين، ومن ثم أكد د. إدريس خلال اللقاء أن الخيار الذي يجب أن ندركه ونعنيه جميعا حاليا هو المقاومة، واصفا كل ما تم توقيعه من اتفاقيات شاركت فيها "إسرائيل" منذ اتفاق أوسلو بالآثم، لأن "إسرائيل" قامت بخرقها والاعتداء على الشعب الفلسطيني واعتقاله واستباحته الأرض الفلسطينية وقامت تهويدها، مضيفا: "مخططات العدو الى زوال".

وأكد رئيس الوفد البرلماني المصري أن فلسطين تعاقب على اختيارها الديمقراطية وانتخاب أعضاء مجلسها التشريعي، منتقدا اعتقال د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، مؤكدا أن مصر تعاقب أيضا على ثورتها ففي غزة توجد أزمة وقود وفي مصر توجد نفس الأزمة.

وقال إن الحل في هذه الظروف هو الاستمرار في الثورة والمزيد من التضحيات والوفاء لأهداف الثورة وطموحات الشعوب.

وطالب بدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية لأن العدو لا يريد أن تتم هذه الوحدة ولكنها الخيار الوحيد لتحقيق النصر.

من جهته قال النائب د. خليل الحية، رئيس كتلة التغيير والإصلاح، خلال الجلسة، أن قطاع غزة سيبقى درعا واقيا للأمة ولن يكون حملا على أي دولة، مضيفا: "بعض الساسة يدعي أن هناك مؤامرة إلقاء "غزة في حجر مصر" لكننا لا نقبل أن نكون حملا على مصر أو أن تتحمل مصر مسئولية غزة



وتُخلى مسئولية الاحتلال.

وأوضح الحية أن أمن مصر أمر مقدس بالنسبة للفلسطينيين ولن يمس بحال، فذلك وضع لن تقبله غزة، قائلا: "نريد أن تظل مصر قلعة صمود الأمة،

الوصول والاستقبال في معبر رفح

وصل الوفد البرلماني المصري إلى صالة معبر رفح الأربعاء ٢٨-٣-٢٠١٢ الساعة الرابعة عصرا، وكان في استقباله رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة د. أحمد بحر وكل من النائب د. يونس الأسطل والنائب د. خميس النجار، والنائب د. يحيى العبادسة.

المؤتمر الصحفي المشترك في معبر رفح

وفور وصول الوفد البرلماني المصري إلى معبر رفح عقد المجلس التشريعي مع الوفد مؤتمرا صحفيا مشتركا، حيث وصف د. أحمد بحر الزيارة بأنها تاريخية وتحمل معان سياسية كثيرة، نحو كسر الحصار السياسي عن قطاع غزة، وتعبير عن مدى حب الشعب المصري للفلسطينيين وحرص مصر على القضية الفلسطينية ودعمها.

وأضاف أن هذه الزيارة للقطاع تأتي في أوقات صعبة يمر بها القطاع، مشيراً إلى أزمة الكهرباء الخانقة التي يمر بها، بخلاف نقص الوقود الذي عطل مناحي الحياة في قطاع غزة.

وناشد بحر مصر الشقيقة بالتدخل لحل هذه الأزمة التي عصفت بالحياة في قطاع غزة، معبراً عن أمله في أن تكون هذه الزيارة مقدمة لإنهاء أزمات القطاع وفك الحصار الاقتصادي والسياسي عنه.

ورفض بحر ما قيل بأن حكومة غزة تدفع القطاع باتجاه مصر، مؤكداً أن مصر تحملت عبء الدفاع عن القضية الفلسطينية طويلا، مثمنا الدور المصري في الدفاع عن الشعب الفلسطيني وقضيته حتى استرداد حقوقه المشروعة.

من جانبه، قال رئيس الوفد المصري، ورئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب، د. محمد السعيد إدريس: "إن هذه أول زيارة خارجية لوفد برلماني مصر بعد تشكيل المجلس، ونحن سعيينا أن تكون الزيارة الأولى لقطاع غزة".

وأكد إدريس أن القضية الفلسطينية الآن هي القضية المركزية لمصر والدول العربية، وجئنا لتؤكد الارتباط التاريخي بين مصر وفلسطين، مشيراً إلى أننا سنعمل كل ما في وسعنا لكي يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه، مؤكداً أن "إسرائيل" هي

العدو الأول لمصر والدول العربية.

وتابع: "لقد دعونا لمراجعة كل الاتفاقات بين مصر و"إسرائيل" وطلبنا بمقاطعة شاملة لإسرائيل"، مؤكداً أن مصر لا تقبل بمعاناة الشعب الفلسطيني.

مصريا بهدف كسر الحصار المفروض على القطاع

رئيس الوفد المصري: غزة كانت قبلتنا الأولى خارجيا.. وانتهى عهد الحصار على القطاع

السابق الذي كان يعتبر قطاع غزة قضية أمنية، متابعا: "نحن لا نريد تحميل مصر أعباء قطاع غزة ولكننا لا نريد أن نبقي رهائن نتحكم فينا معابر الاحتلال".

أما وليد العوض عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني فدعا إلى توسيع هذه الزيارة لتشمل الضفة الغربية وكل محافظات الوطن والقدس للتأكيد أن الشعب الفلسطيني شعب موحد، وقال: "نحترم سيادة مصر ولا نريد أن نثقل على مصر في ظل الظروف التي تعيشها".

ودعا إلى إنهاء حالة الانقسام وإرجاء المسؤولية في القضايا الاقتصادية على الاحتلال وعدم إعفاء الاحتلال من المسؤولية.

بدوره أكد خالد أبو هلال أمين عام حركة الأحرار الفلسطينية أن هذه الزيارة لها معان كبيرة كونها الزيارة الأولى للبرلمان المصري بعد الثورة وأن غزة تحمل راية المقاومة.

وقال: "أن يجلس مجلس الشعب المصري أمامنا فهذا يعني ضرورة عودة مصر إلى دورها وحضنها العربي"، مشددا على أن المسبب الرئيسي لمشاكل غزة هو الاحتلال.

من جانبه دعا م. لؤي القربوتي مسئول الجبهة الشعبية القيادة العامة إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية والإجماع على برنامج سياسي من خلال القواسم المشتركة بين الفصائل وتحقيق المصالحة الوطنية.

في حين دعا م. جمال البطراوي مسئول جبهة النضال الشعبي إلى دعم سياسي يضمن الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية، مؤكدا أن الشعب الفلسطيني لا يحتاج إلى الدواء والغذاء فقط وأن الجيش المصري قدم الكثير على أرض فلسطين، معبرا عن أمله في الشعب المصري من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية والمقدسات.

وأوضح عدنان غريب عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية أننا نمر في أزمة فما نريده هو الضغط على طرفي الصراع الفلسطيني من أجل إنهاء الانقسام.

المستعدون لتكون خدما للشعب الفلسطيني. اللقاء مع الفصائل والقوى السياسية

إلى ذلك التقى الوفد الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية في فندق الكومودور بمدينة غزة.

وافتح د. أحمد بحر الجلسة بالترحيب بالوفد البرلمان المصري ولجنة الشؤون العربية في مجلس الثورة المصرية التي أصر على لقاء الشعب الفلسطيني بكل أطيافه.

وتحدث د. محمد إدريس رئيس الوفد عن هدف الزيارة وطبيعة الوفد البرلماني الذي يمثل مجلس الشعب المصري في كل لجانته، أي نائب من كل لجنة من أصل ١٩ لجنة نوعية في مجلس الشعب المصري، موضحا بأن هذه الزيارة، وإن تأخرت، لكنها جاءت في وقت مناسب للشعب الفلسطيني والشعب المصري.

وقال: "جننا لتحدث باسم برلمان مصر الثورة، وملتزمون بالحرية والعدالة في جميع القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وعقدنا العزم على أن تأخذ مصر دورها القيادي للأمة العربية وليس من باب الصدفة أن تكون أول زيارة إلى فلسطين".

وتابع: "نحن مخرج من مخارج الثورة الفلسطينية. والانتصار بالثورة لن يكون إلا بالعودة أولا لوحدة الصف الفلسطيني والهدف الفلسطيني. وإن خيار المقاومة الخيار الوحيد القادر على التحرير". مضيفا: "تعهدنا كي تمارس مصر دورها في حل أزمة الكهرباء وأزمة الوقود وأزمة المعابر وإصلاح المستشفيات، وتعهدنا بإرسال الخبراء". وسيكون هناك مشروع وخطة تفاعل بين المجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس الشعب المصري، وسنكون طرفا في الحوار الفلسطيني الفلسطيني. موضحا أنهم جاءوا للاطلاع على الوضع الفلسطيني ومشاكل المصالحة وغزة وإعادة اللحمة وتطوير منظمة التحرير.

من جانبه دعا محيي الدين أبو دقة مسئول قوات الصاعقة في غزة إلى عودة مصر إلى الحضن العربي من أجل تحرير فلسطين من البحر إلى النهر والحفاظ على الثوابت الفلسطينية. متمنيا على إخواننا المصريين مساعدة الشعب الفلسطيني في حل

الثورة المصرية ولجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري على أرض فلسطين، موضحا أن هذه الزيارة لها دلالات سياسية واقتصادية وتاريخية وإنسانية، لافتا إلى أن الزيارة تحمل الكثير من معاني التقدير والاحترام والأمل والتفاؤل وهي بمثابة تكريس للتاريخ. وقال: "عندما نتحدث عن مصر نتحدث عن دولة رائدة للأمة العربية فعندما يكون الدور المصري تتقدم الأمة وعندما يغيب الدور المصري تتراجع الأمة. وعندما نتحدث عن مصر هذا يعني كسر الحصار عن قطاع غزة وتحرير الأرض واستعادة القدس والأقصى السليب".

وأشار رئيس الوزراء إلى ارتباط الشعب الفلسطيني بالشعب المصري على مدار التاريخ ارتباطات ذات مغزى وخاصة صلة المصاهرة والنسب بين العائلات الفلسطينية والمصرية.

وأكد هنية على حقوق شعبنا المشروعة وثوابتنا وثوابت أمتنا في فلسطين. مضيفا: "لا تنازل ولا تفريط. هذا حقنا وهذه قدسنا وإن شاء الله نكون في الخندق المتقدم لهذه الأمة للدفاع عن هذه الحقوق وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الذين هجروا من ديارهم وأرضهم".

وشدد على خيار المقاومة والصمود حيث ثبت من واقع المفاوضات أن أصحاب هذا المنهج وصلوا إلى طريق مسدود، مؤكدا أن الخيار الاستراتيجي هو خيار المقاومة بكل أشكالها من المقاومة الشعبية إلى المقاومة المسلحة.

وتابع هنية: "تمسكون بالوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام الفلسطيني. وخوضنا خطوات نحو المصالحة ونحن نحترم دور مصر الشقيقة. نعم هناك عقبات منها داخلية ومنها خارجية. ولكن هذا لا يعني استمرار الانقسام وليس على حساب الحقوق والثوابت".

وأكد على أن قضية فلسطين قضية عربية وإنسانية ودولية. مضيفا: "نعول على أمتنا وعلى الربيع العربي وعلى مصر، نعول على هذا الوعي المتقدم في أوساط شباب مصر وهذا ما لمسناه في الأزهر الشريف". وعبر هنية عن احترامه وتقديره لدور مصر. والبرلمان المصري موضحا أن الدليل على ذلك أننا وضعنا الملفات المركزية في أيدي مصر سواء على صعيد المصالحة والمنظمة واستعادة دور المرجعية القيادية الفلسطينية.

وأكد على الدور المتجدد لمجلس الشعب المصري الذي طالب بسحب السفير الصهيوني وإلغاء اتفاقية كامب ديفيد والذي كان له صدى في الأوساط السياسية الإسرائيلية وخاصة أن هناك تهديدات سياسية وعسكرية تجاه قطاع غزة وهذا يقتضي التحرك السياسي والأمني.

وعبر عن تفهمه لبعض التخوفات الأمنية المصرية من بعض القضايا خاصة في مدينة سيناء، مبديا استعداداته للتعاون الأمني القومي المصري المشترك. من جانبه قال د. محمد إدريس رئيس وفد البرلمان المصري: "جننا لنقول انتهى عهد الحصار على قطاع غزة. ولن نكون شركاء في الحصار".

وأكد أن الكيان الإسرائيلي عدو وأن خيار المقاومة هو خيار الأمة الاستراتيجي، مضيفا: "أتينا لنؤسس لدور مصري جديد لنهضة الأمة مرة أخرى. وجننا لنؤكد على الترابط الوثيق لتأسيس لمشروع نهضة، فصمود أهل غزة شرفنا ومكننا من المجيء إلى هنا، وسنعود محملين بعهود ومسؤوليات، ونحن



وإعلامي. وخلال زيارته للقطاع التي استمرت ثلاثة أيام زار الوفد المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والتخطيط، والتقى الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، وتفقد محطة توليد الكهرباء ومضخات وأبار المياه ومحطات الصرف الصحي، كما اطلع على معاناة الجرحى وأهالي الأسرى والصيادين عبر زيارات للعديد من المؤسسات الصحية والرسمية والشعبية.

من سولار السيارات وتشغيل المحطة بعد ساعة واحدة من دخول السولار. مطالبا بحل سريع لمشكلة إدخال السولار وإغاثة غزة من هذه الأزمة. وتوفير هذا السائل بالسعر الدولي من خلال إرسائه عبر أنبوب أو من خلال السيارات إلى حين تنفيذ مشروع الربط الثماني.

وتطرق عبيد إلى مذكرة الغاز المتفق عليها منذ العام ٢٠٠٥ ومع ذلك لم يتزحزح هذا الموضوع منذ سبع سنوات.

من جهته تساءل الوفد عن ملكية الشركة، واطلع على مرافق المحطة وعلى أماكن تجمع السولار فيها. والمحولات التي قصفت من قبل الاحتلال في العام ٢٠٠٦.

بدوره قال د. محمد إدريس رئيس الوفد أننا أتينا من أجل تأدية دور وطني وليس سياحة. متحدثا عن الاتفاق واتفاقية الربط الثماني وتطوير محطة الكهرباء. حيث تعهد أعضاء الوفد بالضغط من أجل إنهاء مشكلة إدخال الوقود وعدم انتظار التغيير في مصر.

وشاهد الوفد معاناة المواطنين وأدوار انتظار الوقود. كما اطلع على آثار العدوان التي لحقت بمواقع الشرطة والدفاع المدني والمواقع المدنية ومرافق الصيادين والأماكن السكنية والأبراج والمصانع والمساجد ومآذنها التي جسدت الحرب العقائدية في الفكر والممارسة الصهيونية، كما عاين الوفد التجريف التي لحق بالشجر والمزارع ومكان استشهاد الشهيد محمد الدرة.

لقاء رئيس الوزراء

كما زار الوفد مجلس الوزراء الفلسطيني، وكان في استقباله رئيس الوزراء إسماعيل هنية والنائب فرج الغول وزير العدل وباسم نعيم وزير الصحة والنائب يحيى العبادسة والنائب هدى نعيم وعدد من المستشارين.

ورحب رئيس الوزراء بالوفد الذي يمثل برلمان



الوفد البرلماني المصري لدى لقائه رئيس الوزراء

وأثنى خالد البطش أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي على ما تقدم به د. محمد إدريس، قائلا: "لا بد من التخفيف عن الشعب الفلسطيني في السفر والمعابر والمطارات، ولكن الأساس هو أن القدس ما زالت تنتظر الأمة العربية، لذا لابد من عودة مصر إلى

أزمة الكهرباء والبترول والمعبر ودخول وخروج المواطنين من وإلى مصر.

بدوره دعا حسن الزعلان عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الشعبية إلى تغيير النظرة الأمنية المصرية تجاه قطاع غزة، وقال: "عائنا من النظام

هنية: الزيارة لها دلالات سياسية واقتصادية وتاريخية وإنسانية.. وبالدور المصري تتقدم الأمة



الوفد البرلماني المصري لدى زيارته مستشفى الدرة للأطفال

والمسيحيين على مدار التاريخ، وذكر أن مساعد صلاح الدين الأيوبي هو عيسى بن العوام وهو واحد من الناس الذين ساعدوا المسلمين على التخلص من الحصار.

وطالب المطران بفتح الحدود وتشجيع الاستقرار في غزة وإنهاء أزمة الكهرباء والوقود.

وفي نهاية اللقاء شكر د. خالد حنفي عضو البرلمان المصري المطران على حسن الاستقبال والضيافة، وطمانه بأن نظرتنا للإنسان أكبر من أي خلاف ديني.

زيارة جمعية السلامة الخيرية

وفي ذات الإطار زار الوفد جمعية السلامة الخيرية للجرحى، وكان في استقباله النائب د. يوسف الشرافي ورئيس مجلس إدارة الجمعية د. محمد المقادمة ورئيس بلدية جباليا عز الدين الدحنون.

واستعرض رئيس الجمعية المعاناة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني من عجز في الدواء والوقود والتي تؤثر بشكل مباشر على حياة المرضى والجرحى، مطالباً باسم الجرحى بنقل هذه المعاناة الأزمنة الخائفة وخاصة في ظل التغيرات التي حصلت في مصر الكنانة، مؤكداً على الترابط بين الشعبين الشقيقين.

من جانبه رحب النائب الشرافي بالوفد الزائر، مشيراً إلى عمق العلاقة بين الشعبين المصري والفلسطيني وإلى الترابط المجتمعي وعلاقة النسب والمصاهرة بين العائلات الفلسطينية والمصرية، داعياً الدول العربية وعلى رأسها مصر للتحرك لتحرير المسجد الأقصى.

من جانبه أوضح د. جمال قريطم أحد أعضاء الوفد أنه أمام معجزة بشرية، ووده التحية للجرحى، مؤكداً أن هذه الشخصيات مسحت العار عن الأمة العربية. وقام قريطم بتقبيل رؤوس وأيدي الجرحى تعبيراً عن احترامه وتقديره لهذه الشخصيات وللمقاومة الفلسطينية.

زيارة الجامعة الإسلامية

كما زار الوفد البرلماني المصري الجامعة الإسلامية، وكان في استقباله رئيس الجامعة الإسلامية د. كمالين شعت وعدد من أعضاء مجلس الجامعة ومجلس الطلبة فيها.

ورحب د. شعت بالوفد المصري، قائلاً: أنتم أقرب إلى قلوبنا وأهل وسهلاً في بلدكم لمؤازرة شعبنا الفلسطيني.

وقال: "في البدايات الأولى من كان يدرس في الجامعة يذهب إلى مصر وعندما استمر الاحتلال تداعى أهل الرأي بغزة ورام الله ونابلس لإنشاء الجامعات الفلسطينية في بداية ١٩٧٨م، وكانت متواضعة في

وكان في استقبال الوفد الوزير حماد والنواب محمد فرج الغول ود. محمد شهاب ود. يوسف الشرافي وم. جمال سكيك وم. إسماعيل الأشقر وعدد من قادة الأجهزة الأمنية.

وأشاد حماد حماد بالدعم والإسناد المعنوي والديني المصري، مطالباً بإمداد فلسطين بكل الإمكانيات بما فيها السلاح، متعهداً بأن لا تُعطى الدنية في الدين ولا العروبة ولا القدس ولا الأقصى.

وقال مخاطباً الوفد: "لا تخشوا غضب أمريكا فني غضب أمريكا نصرنا، وفي غضب أوروبا نصرنا. وإذا الأقصى في عز فالمسلمين في عز. وإذا أردتم مصر أن يرزق الله أهلها فهذا عبر تحرير الأقصى، فالأقصى ملك للعرب والمسلمين. وإن أمانة تحرير الأمة في رقابكم، وإن مصر لديها ما فيها من الشباب والعلماء إذا ما اعتمدت على نفسها.

وحذر من المنافقين داعياً إلى الارتقاء بالأمن، مضيفاً: "نحن نتحدث عن وحدة قادمة بين مصر وأهل الشام، ولا وقت لدينا للمجاملة ولا مجال لأنصاف الحلول". من جانبه استعرض د. أحمد بحر معاناة الشعب الفلسطيني من هدم للبيوت والمدارس والممتلكات. وتحدث عن الشهداء وقال: "عهدنا مع الله ومع شعبنا ومع الشهداء والأسرى والقدس أن نظل الأوفياء لديننا وأمتنا العربية والإسلامية وأن نبقي صامدين ومرابطين، وحققنا عليكم الدعم والنصرة وحققنا علينا الصبر والثبات والصمود. وأن تكونوا مدداً لنا وأخوة لنا على طريق التحرير".

وأضاف: "نحن إلى النصر أقرب وسترون الشعب الفلسطيني يزحف نحو القدس من النساء والأطفال، فنحن ماضون إلى النصر والتحرير بإذن الله. من جانبه قال د. محمد إدريس إن ما سمعته من حديث واضح من وزير الداخلية يعبر عن زعيم وطني وسياسي، فلسطين مدخل نصر الأمة وهي المدخل للمشروع النهضوي العربي واسترداد الحضارة العربية والإسلامية.

وتابع: "هذه قناعتنا وهذا هو مشرونا، أتينا لمشروع نهضوي يبدأ من هنا"، معلناً رفض الاعتداء على غزة والعمل على كسر الحصار.

زيارة كنيسة برفيريوس

كما زار الوفد برفقة النائب يونس الأسطل كنيسة القديس برفيريوس. وكان في استقباله المطران الكسيوس مطران غزة الذي أشاد بمتانة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين عبر التاريخ. متطرقاً إلى تاريخ الكنيسة التي يعود إلى عام ٤٠٢ ميلادي تاريخ بناء المسجد العمري حيث تعتبر أقدم كنيسة بعد كنيسة المهد في بيت لحم.

وأوضح المطران بأن الكنيسة عبارة عن مكان لصلاة المسيحيين وهي من الأماكن الأثرية في فلسطين. مبيناً أن عدد المسيحيين في غزة لا يتجاوز ٣٠٠٠ جميعهم من الطائفة الأرثوذكسية التي حاربت مع صلاح الدين ضد المسيحيين الغربيين.

وأكد المطران على الترابط بين المسلمين



الوفد البرلماني المصري لدى لقائه وزير الداخلية بحضور وزير العدل

العريش.

•عدم إعفاء الاحتلال من واجباته ومسئولياته بخصوص قضية الكهرباء.

•المقاومة بكل أشكالها هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

من جانبهم أوضح أعضاء الوفد البرلماني المصري أنهم كانوا حريصين على لقاء الفصائل والذي وجد ترجمته في المجلس التشريعي كي لا تفسر هذه الزيارة وكأنها تصب في دعم فصيل معين، مؤكداً أن هذه الزيارة تصب في دعم إنهاء الانقسام.

ودعا أعضاء الوفد إلى إصلاح ذات البين ووقف التراشق الإعلامي واقتراح ترتيب ورشة عمل خاصة بالمصالحة. مؤكداً أن القدس في ضميرهم وعقيدتهم وينبغي عدم الخلط بأن غزة مسئولة من الاحتلال.

وتمنى أعضاء الوفد رؤية الفلسطينيين موحدين، وهذا ما يستدعي مزيداً من الوطنية والإخلاص في الساحة الفلسطينية.

وقال د. خالد حنفي أحد أعضاء الوفد إن هذا اللقاء ليس آخر لقاء بل سينتقب عنه لجبان، فنحن كنا أمام خيارين: إما أن نتأخر وإما نتحرك حركة غير كاملة، فكان القرار أن نتحرك حركة غير كاملة.

وأكد على دعم الثوابت الفلسطينية ودعم محتوى وممارسات تحفظ مصالح الفلسطينيين العليا.

وشدد على أن فلسطين هي فلسطين التاريخية وأن العدو واحد ولا يستثنى أحداً من الأطفال والشيوخ، فلا تتنازعوا على السلطة، مشيراً إلى ضرورة معالجة الخلافات والتباينات بمنهج ديمقراطي. مع ضرورة الدوس على الخلاف قدر الإمكان من أجل تحرير الأرض ورفع الراية الفلسطينية.

وتابع: "صبراً على مصر حتى تستعيد عافيتها".

لقاء وزير الداخلية

في ذات السياق التقى الوفد البرلماني المصري برفقة رئيس المجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر وزير الداخلية فتحي حماد في مدينة بيسان.

دورها الريادي فنحن نخاف على مصر"، مطالباً بضرورة وجود منطقة صناعية بين غزة ومصر والتخفيف عن العمال.

أما د. رباح مهنا أحد قادة الجبهة الشعبية فأكد أن مصر العروبة تستهدف من النظام الرأسمالي الغربي خاصة أمريكا، متمنياً أن تصل ثمار هذه الثورة لكل مناحي الحياة.

وأضاف أن المهمة الرئيسية هي مواجهة الاحتلال ومقاومته بكل الوسائل، مؤكداً أن المقاومة الشعبية كذبة، مشيراً إلى ضرورة تبني مجموعة من الخطوات كي نجعل الاحتلال مشروعا خاسرا متمثلة في ضرورة تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، والتدخل لدى حكومتي الضفة وغزة التي تعيق حقوق المواطن في كلا المنطقتين، والضغط على أبو مازن لوقف الاعتقالات، وعدم التعامل في غزة بسياسة رد الفعل، والدفع باتجاه تحريك الشعب المصري وممثليه، فضلاً عن الاهتمام بسوريا ودعم نضال الشعب السوري والوقوف في وجه التدخل الأجنبي وعدم الانحراف عن العدو الصهيوني.

من جانبه قال صالح ناصر من الجبهة الشعبية أن عدونا هو الاحتلال ولا يستفيد من هذا الانقسام إلا الاحتلال، وأن الوحدة هي استعادة الحقوق. وهذا يتطلب أن نحسن التعايش مع بعضنا البعض. مضيفاً: "شعبنا تحت الاحتلال سيبقى يعاني والعدو مرة يلهينا بالدواء ومرة بالسولار ومرة بالغذاء. فغياب الحريات والدكتاتورية وعدم العدالة هي المحفز لقيام الثورات، ونحن كفلسطينيين الوحدة هي الصاروخ وهي القنبلة لمواجهة الاحتلال".

من جانبه قدم د. أحمد بحر خلاصة اجتماع الوفد البرلماني مع الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية مؤكداً على النقاط التالية:

•دور مصر الريادي في نصرة القضايا العربية والإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية.

•الوحدة الوطنية والمصالحة الفلسطينية استراتيجية لشعبنا الفلسطيني لا فكاك عنها.

•تشكيل لجنة من لجنة الشؤون العربية لمجلس الشعب المصري والفصائل الفلسطينية للتواصل بينهما من أجل التوصل إلى قرارات لصالح البلدين.

•الوحدة الوطنية والمصالحة الفلسطينية طريقان وحيدان لإنهاء الانقسام على طريق إنهاء الاحتلال.

•تعزيز الدور المصري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

•ضرورة المحافظة على الحريات في الضفة والقطاع. مطالبية الشقيقة مصر قيادة وبرلماناً بما يلي:

-فتح معبر رفح للأشخاص والبضائع.

-إنهاء الحصار المفروض سياسياً واقتصادياً وأمنياً على قطاع غزة.

•التدخل المصري الفاعل من أجل إنهاء الانقسام.

•ضرورة وضع قضية القدس والأسرى في صدارة أجندة مجلس النواب المصري خلال المرحلة القادمة.

•بحث فكرة السوق الاقتصادية الحرة في مدينة



الوفد البرلماني المصري لدى زيارته كنيسة برفيريوس

الوفد المصري يلتقي الفصائل والمؤسسات الأهلية ويزور محطة الكهرباء ويطلع على معاناة المواطنين



الوفد البرلماني المصري لدى زيارته للجامعة الإسلامية

حيث كان في استقباله د. محمد حمادة مدير المستشفى الذي شرح للوفد خطورة الوضع الصحي الحالي وخاصة على الأطفال بسبب نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي. وتطرق حمادي للأجهزة التي تحتاج للصيانة، قبل أن يقوم باصطحاب الوفد في جولة داخل المستشفى.

الصلاة في المسجد الغربي

ومع انتهاء الوفد من زيارة مستشفى الدرة توجه الوفد إلى المسجد الغربي لأداء صلاة الجمعة بحضور رئيس المجلس التشريعي بالإناشة د. أحمد بحر ورئيس الوزراء اسماعيل هنية والقائد في حركة حماس خليل الحية، حيث ألقى خطبة الجمعة أحد أعضاء الوفد البرلماني.

المشاركة في مسيرة القدس العالمية

إلى ذلك، شارك الوفد البرلماني المصري في المسيرة العالمية من أجل القدس التي انطلقت بعد صلاة الجمعة. واعتلى جميع أعضاء الوفد منصة الاحتفال المركزي في القطاع، وكان لرئيس الوفد محمد إدريس كلمة حماسية أكد فيها أن عدو مصر هي "إسرائيل"، وأن حق المقاومة مكفول.

وأضاف في كلمته أمام المسيرة: "مصر التي غابت الفترة الماضية عن فلسطين، عادت الآن إلى فلسطين وقضيتها بقوة"، مشيراً إلى أن "نظام مبارك غيب القضية الفلسطينية".

وتابع: "عندما هتفنا في ميدان التحرير الشعب يريد إسقاط النظام، قلنا أيضاً الشعب يريد تحرير فلسطين"، معرباً عن أمله في أن يصلى بالمسجد الأقصى وهو محرر أو يستشهد على عتباته المقدسة. وأكد أن "فلسطين لن تغيب بعد ذلك عن مصر، وثورة مصر التي أسقطت النظام السابق ستعود بقوة إلى الشعب الفلسطيني"، مشدداً على خيار المقاومة في استرداد حقوق الشعب الفلسطيني. ولفت إلى أن التسويات والمفاوضات لم تأت بنتيجة، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، موجهاً التحية لشهداء الشعب الفلسطيني وشهداء الثورة المصرية.

لقاء هيئة المعابر والحدود

وفي ختام زيارته لقطاع غزة التقى الوفد البرلماني المصري هيئة المعابر والحدود في معبر رفح قبيل مغادرتهم إلى الجانب المصري.

وكان في استقباله وكيل وزارة الداخلية كامل ماضي، ومدير عام المعابر ماهر أبو صبحه حيث استعرض ماضي معاناة المسافرين عبر معبر رفح، وقوائم الممنوعين من دخول جمهورية مصر الشقيقة.

ووعده إدريس رئيس الوفد بنقل المشكلات وبحثها مع الجانب الأمني المصري للتخفيف من معاناة أبناء الشعب الفلسطيني.

للطلبة وأبرز الكليات وطبيعة التخصصات فيها. وأكد رئيس الجامعة على ضرورة التنسيق المشترك والوثيق بين الجامعات المصرية الحكومية وجامعة الأقصى والعمل على خلق برامج مشتركة بين الطرفين.

زيارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي كما زار الوفد البرلماني المصري محطة معالجة المياه في معسكر الشاطئ بغزة، وكان في استقباله مدير المحطة في بلدية غزة، حيث شرح للوفد طبيعة عمل المحطة والمشاكل التي تواجهها نتيجة انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود. ولفت إلى أن البلدية تضطر لضخ كميات مياه الصرف الصحي في البحر مما يؤدي لتلوثه بسبب عدم قدرة المحطة على العمل المنتظم.

زيارة كراج بلدية غزة

كما زار أعضاء الوفد البرلماني المصري كراج بلدية غزة، وكان في استقبالهم مدير عام الخدمات م. سعد الدين الأطبش، ومدير عام الصحة والبيئة في البلدية عبد الرحيم أبو القمبز، حيث اطلع الوفد على السيارات المتهترئة والمعطلة بسبب عدم توفر قطع الغيار بسبب الحصار.

وفي اليوم الثالث للزيارة (الجمعة ٣٠-٣١) زار الوفد ميناء غزة بهدف التعرف على معاناة الصيادين وطبيعة عملهم، وكان في استقباله رئيس نقابة الصيادين نزار عياش.

بدوره شرح عياش للوفد معاناة الصياد الفلسطيني من حيث نقص الوقود، ومن الاحتلال الذي يمنع من الصيد إلا في مكان محدود من حيث عمق المياه، وما تعرض له الصيادون من إطلاق نار واعتقال وتخريب لمعداتهم داخل البحر من قبل الاحتلال الصهيوني.

زيارة مستشفى الدرة للأطفال

ومن ثم توجه الوفد لزيارة مستشفى الدرة للأطفال



الوفد البرلماني المصري لدى زيارته هيئة المعابر والحدود

تبادل بأسرى عرب وفلسطينيين. كما رحبت أم الأسير رامي حجازي بالوفد وبالشعب المصري على ما بذله من أجل الفلسطينيين، مطالبة بوقف جبارة في وجه غطرسة الصهاينة من أجل حرية الأسرى.

وتحدث أعضاء الوفد مرحبين بالوزير وبالحضور، مؤكدين أن فلسطين عزيزة على قلوبنا وأن هذا الشعب خلق ليخلد وأن هذا الشعب هو الشعب المنتصر، مشيدين بقوة وصمود المرأة الفلسطينية التي أنجبت الأبطال.

وتحدث أعضاء الوفد عن تجارب الأسرى وصمودهم أمام جبروت الاحتلال، مشددين على أن لا سلام مع الاحتلال وأن لا بديل عن المقاومة، فلا يمكن أن يكون الإنسان حر وهو مسلوب الكرامة.

وطالب أعضاء الوفد بتوثيق وتسجيل كافة الوثائق داخل السجون ونشرها أمام العالم ليرى حجم الجرائم التي يمارسها العدو الصهيوني.

زيارة محطة آبار المياه

إلى ذلك، قام الوفد بزيارة محطة آبار المياه في غزة، وكان في استقباله م. رمزي أهل حيث تحدث عن المشاكل التي تواجه المضخة إثر انقطاع التيار الكهربائي منذ شهرين وتعثر آلية عمل المضخة في توصيل المياه إلى المواطنين.

وتابع: "المحطة كانت تنتج ١١٠ كوب في اليوم، وفي وجود الأزمة تنتج فقط ٤٠ كوب في اليوم"، مشيراً إلى ملوحة المياه والعجز المائي في قطاع غزة، داعياً إلى تدشين محطة تحلية لراحة الآبار الجوفية ومعالجة ملوحة المياه وتوفير الخزان الجوفي. وتابع: "يجب إمداد محطة الكهرباء الرئيسية بالوقود لتعمل على إمداد التيار الكهربائي إلى بئر المياه لإمداد المواطنين".

زيارة وزارة الخارجية والتخطيط

كما زار الوفد البرلماني المصري وزارة الخارجية والتخطيط بحضور النائب يونس الأسطل وكان في استقبال الوفد ووزير الاقتصاد علاء الدين الرفاتي وعدد من مسؤولي الوزارة.

ورحب الوزير الرفاتي بالوفد، مبيناً أن وزارته بصدد تنظيم والإعداد لملتقى المشاريع الاستثمارية من خارج فلسطين بهدف إيجاد علاقة بين مستثمرين لديهم أموال وبين من لديهم مشاريع بحاجة لتمويل. وقدم المدير العام للتنمية المستدامة في وزارة الخارجية أسامة نوفل عرضاً عن خطة التنمية الفلسطينية وكذلك العقبات التي تواجهها، كما قدم شرحاً موجزاً عن معابر القطاع وخاصة معبر رفح البري.

زيارة جامعة الأقصى

بدوره نظم الوفد زيارة إلى جامعة الأقصى، وكان في استقباله رئيس الجامعة وعدد من عمداء الكليات، حيث اطلع الوفد على الخدمات التي تقدمها الجامعة



البداية، وكانت بدكتور واحد وهي جامعة أهلية، والرسوم تعتبر عينية وهي تخدم الأعمال الإدارية في ظل دعم من هنا وهناك، والجامعة اليوم لها إسهامات في البحث العلمي وحصلت على جوائز في البحث العلمي.

وتطرق إلى أزمة الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي المستمر منذ أكثر من شهرين والذي أثر سلباً على عمل الجامعة وعلى الطلاب وحضورهم إلى الجامعة. وعقب بعض أعضاء الوفد شاكرين الأخوة في الجامعة على حسن الاستقبال، مؤكدين أن الإنسان العربي هو الإنسان المبدع، وأن من يمتلك القوة العقلية والفكرية هو من سيحكم ويستلم زمام الأمور، وأن الفلسطينيين شعب مميز وصامد ومكافح. واستهزأ أعضاء الوفد ممن يقول بأن سيناء بديلة لفلسطين، وأن الاستثمار في الإنسان الفلسطيني هو استثمار حقيقي، وأنها في مركز صنع الرجال، وأنها بحاجة إلى التقدم والاهتمام بالجامعات وتحية لكم ولجامعتكم.

وتحدث سعيد الحاطوم رئيس مجلس الطلبة في الجامعة مرحباً بنواب المجلس المصري.

وتطرق إلى أزمة الطلاب في ظل أزمة الكهرباء والوقود والذي أثر سلباً عليهم حيث أدى انقطاع الكهرباء والمحروقات إلى انقطاع المواصلات، وكل ذلك أثر سلباً على الطلاب ما يستدعي من الوفد المصري الوقوف إلى جانب الجامعة والطلاب وشعبنا الفلسطيني.

وتخلل اللقاء مشاهدة فيلم وثائقي عن نشأة الجامعة الإسلامية وزيارة لكلية الهندسة.

زيارة وزارة الأسرى

وفي إطار فعالياته ونشاطاته زار الوفد وزارة الأسرى، وكان في استقباله وزير الأسرى عطا الله أبو السبح، وبعض أهالي الأسرى وبعض الأسرى المحررين. من جهته رحب وزير الأسرى بالوفد البرلماني المصري، مبيناً أن مصر خاضت أربع حروب من أجل فلسطين.

وقال أبو السبح: "ما يقال أن غزة خطر على الأمن القومي المصري كذب واقتراء فمصر تعود إلى الأمة من جديد بعد ثلاثين عاماً من النظام السابق الذي أطلقت تسييفي ليفني الحرب على غزة من وزارة خارجيته.

بدوره تحدث الأسير المحرر منصور ريان -الذي أمضى أكثر من ٢٠ عاماً في سجون الاحتلال- مرحباً بالوفد وبالحضور، مستعرضاً ممارسات الاحتلال ضد الأسرى من عزل وتعذيب في محاولة تركيع الأسرى، مطالباً الوفد المصري بالعمل على تبني قضية الأسرى وعدم تسليم أي أسير لهم إلا بعملية

«البرلمان» تستطلع آراء نواب مجلس الشعب الم

شكلت زيارة الوفد البرلماني المصري حدثاً تاريخياً مميزاً في مسيرة قطاع غزة الذي يخضع لحصار خانق ومشدد منذ ست سنوات.

فهذه هي المرة الأولى التي تتطأ فيها أقدام برلمانية مصرية أراضي القطاع عقب انتصار الثورة المصرية المجيدة التي أزاحت النظام السابق الذي شكل



النائب خالد حنفي

بدوره أكد النائب حنفي أن زيارة الوفد لغزة جزء من توجه وخطة برلمانية مصرية، فالزيارة ليست منفصلة عما قبلها ولا عما سيأتي بعدها، موضحاً أنها جزء من برنامج لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصري دعماً لرجوع مصر إلى مكانتها الإقليمية والدولية، وهذه الخطة مركزها الأساسي قضية فلسطين.

ولفت إلى أن زيارة غزة ظهرت على السطح وهي حدث لن ينتهي، ونحن جئنا لدعم المقاومة وصمود شعبنا الفلسطيني، والصورة الواضحة للمقاومة هي في غزة، مؤكداً أننا جئنا نتعرف على الواقع الفلسطيني ليس من خلال التقارير التي تصل إلى مجلس الشعب بل نريد التعرف من خلال المعيشة ولذلك طلبنا مقابلة مؤسسات المجتمع المدني والفصائل الفلسطينية ومشاهدة المخيمات ومحطات الكهرباء والصرف الصحي لتعرف مشاكل القطاع بشكل واقعي توطئة لقيام مجلس الشعب بإصدار توصيات تكون مؤسسة على رؤية حقيقية.

وتابع: "المشاعر جياشة في غزة والصمود له ثمنه، والشهادة لها ثمن، ونحبي صمود شعبنا الفلسطيني، والصمود يجب أن يكون بمزيد من الدعم المؤسسي وليس الانفعالي، ونحن جئنا لدعم صمود شعب غزة، ولاحظنا مشكلة الطاقة وما لها من آثار كبيرة على جميع قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني".



النائب أحمد إمام

من جهته أشار النائب إمام إلى أننا جئنا غزة المحاصرة عبر منفذها الوحيد معبر رفح، وجئنا لمعاينة واقع الحياة لشعب غزة عن قرب، مؤكداً أننا عندما جئنا كنا نتوقع وجود مشاكل يعيشها القطاع لكن المشاهدة عمقت تلك الرؤية.

وتابع: "يجب وقوف شعب المصري إلى جانب الشعب الفلسطيني وحل مشاكل المعبر ومشاكل الكهرباء والوقود".



النائب علي نجم

في ذات السياق أكد النائب نجم أنه دخل غزة ليكون انطباعاً خاصاً عن سكان غزة في الزيارة الأولى، مضيفاً أنه سمع عن معاناة غزة في الكهرباء والمياه والمشاكل الاقتصادية وجاء وإخوانه ليزيدوا من معرفتهم عن الواقع الغزي.

وتابع: "ما أسعدني في غزة روح الصمود والتحدى الموجودة لدى الشعب، هذا الشعب لن يفنى وسيعيش صامداً مقاوماً والاحتلال سيسقط لأنه ضعيف الإرادة متمسك بألة عسكرية لتدمير هذا الشعب".

وأضاف: "هناك معاناة كبيرة في غزة، لكن أثناء رحلتي من الحدود حتى غزة وجدت زراعات واستغلال لأراض استغلالاً جيداً وفي غزة شباب مبتسم ودخل المسجد هناك كثير من الشباب المرتبط بالإسلام ويأخذ من ماضيه زادا لحاضره"، مشيراً إلى أن الاحتلال سرق المياه من غزة ومصدر رزقها وسرق ابتسامتها من خلال اعتداءاته المتكررة.

وشدد على وجوب استغلال ثورات الربيع العربي لصالح غزة من خلال الضغط على الحكومات التي يجب أن ترجع لشعوبها لأن السياسة الدولية هي سياسة المصالح ويجب استغلالها من أجل فلسطين.

وتابع: "اختطاف رئيس المجلس التشريعي ونوابه أمر مشين ومهين فهو له حصانته الدولية فهذه سياسة جبناء وعالم تخلى عن القيم والأخلاق والمبادئ والاختطاف واستمر لأغة العصابات والمافيا واللصوص، وهذا لا يعبر عن دولة توقر الإنسان وتعرف حقوقه وواجباته، وكلنا نتمنى أن ينتهي هذا الليل، وتأكد أن الصبح قريب".



النائب مؤمن زعرور

في حين شدد النائب زعرور على أن قطاع غزة وأهل غزة هم جزء منا ونحن لا نمن عليهم بهذه الزيارة التي تقع موقع الواجب علينا، فواجب على برلمان الثورة زيارة الأشقاء في غزة، موضحاً أن الأصل أن يكون تواصل مستمر بين البرلمانين الفلسطيني والمصري.

وتابع: "إن كان هناك استعمار أو أنظمة فاشلة فرقت بين الشعبين لكن في الحقيقة نحن شعب واحد، وأنا كنت في برلمان مصر عام ٢٠٠٥ وأثناء إحدى الاجتياحات الإسرائيلية الكبيرة لغزة كنت في العريش لمساعدة اخواننا الفلسطينيين وإدخال المساعدات عبر معبر رفح. وأضاف: "شعرت بمعاناة شعب غزة وخصوصاً في مجال الطاقة والكهرباء، ونحن نعد أهلنا بغزة أننا سنحاول مساعدتهم بكل إمكانياتنا وبكل طاقاتنا، فنحن نشعر بتلك المعاناة".



النائب عصام الصباحي

أما النائب الصباحي فأكد أن لدينا أهدافاً سياسية نرسل من خلال إحداهما رسالة للعالم أن الشعب المصري متواصل مع شعب فلسطين في قطاع غزة وأن الشعب المصري لن يقبل بحصار غزة، موضحاً أن الهدف الآخر أننا نريد أن نعرف حقيقة ما يعانيه شعب فلسطين من

نقص في الطاقة وتأثيرات ذلك على جميع مناحي الحياة في غزة، لنقف على الحقيقة التي أدت لانهيار القطاع الاقتصادي بغزة في الفترة الأخيرة. وتابع: "نريد أن نوصل رسالة للعدو الصهيوني أننا لن نتخلى عن غزة، وهي بوابة الأمن القومي المصري ونحن وقطاع غزة في خندق واحد". وأضاف: "الشعب الغزوي من حيث المعاناة يعاني أكثر مما يصوره لنا الإعلام، فالصورة سيئة وقاتمة ويجب أن يتوافق الاخوة في فلسطين كخطوة أولى ثم يجب أن يكون هناك تعاون مصري فلسطيني في شتى المجالات، فنحن عمق واحد وتاريخ واحد وعروبة واحدة ويجب أن نكسر القيود بين مصر وقطاع غزة".



النائب مجدي صبري

فقد أكد النائب صبري أن هدف الزيارة هو التعرف على ما يجري في قطاع غزة، وشعور الناس بما يجري من أحداث والإطلاع على طبيعة الأوضاع في قطاع غزة، ومعرفة كل الاتجاهات فيه، ومعرفة الاحتياجات والمستلزمات التي يحتاجها القطاع ومحاولة توفير الدعم لها من خلال الحكومة المصرية.

وتابع: "وجدنا ٣ مشاكل رئيسية بحاجة لدعم فوري وعلى رأس هذه الأولويات الطاقة والكهرباء والوقود، وسنبدأ باتخاذ إجراءات فورية عند العودة، ثم قطاع الصحة الذي يحتاج لدعم في سد النقص بالأدوية بصورة مستعجلة، ثم الحاجة لمصالحة فلسطينية بين كافة الفصائل الفلسطينية". وأضاف: "لم نشعر أننا في مكان غريب، وهناك ارتياح، وما يضر أي غزوي يضر أي مصري، فمصر هي غزة وغزة هي مصر، نحن شعب واحد واتصالنا الجغرافي واحد".



النائب حنان ابو الغيث

من جهتها أكدت النائب أبو الغيث أننا وانطلاقاً من روح التعاون المشترك بيننا ونحن في الربيع العربي أردنا أن نتعرف على مشاكل غزة عن قرب والتماس مع الواقع، ونعاین المشاكل في القطاع.

وأضافت: "لقد تجولنا في شركة الكهرباء ولمسنا شركة الوقود والمياه وجميع المشاكل يعاني منها المجتمع الفلسطيني، ونحن في الوفد البرلماني قمنا بحصر هذه المشاكل"، معبرة عن أسفها لحال الصحة في غزة، فزيارة الأسرى كانت مؤثرة جداً لما سمعناه عن معاناة الأسرى، وهذه الزيارة الأولى للجنة الشئون العربية لغزة وستكون إن شاء الله زيارة مثمرة تعمل من خلالها على بناء تعاون مشترك. وتابعت: "بكيت جداً عندما سمعت لطفل اسمه محمود في وزارة الأسرى عندما قال أنا ولدت وبابا في سجون الاحتلال، وهناك أمهات الشهداء أبكونا وأحزنونا، ونحن نسجل كل ما شاهدناه وسمعناه وسنتعاون لأننا شعب واحد، وغزة حصن أمان لمصر، ويجب أن نحافظ عليها، وأنتم في قلوبنا وعيوننا ودمائنا، وإن شاء الله تكون زيارة مثمرة".



الوفد البرلماني المصري يتفقد محطة آبار المياه في غزة

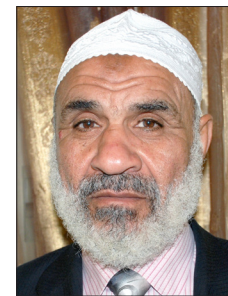
مصري في ختام زيارتهم التاريخية للقطاع

رأس الحربة في فرض الحصار على القطاع.
"البرلمان" التقت العديد من أعضاء الوفد البرلماني المصري في ختام زيارتهم التاريخية للقطاع، واستطلعت آراءهم وانطباعاتهم حول الزيارة عبر هذا التقرير.



الوفد البرلماني المصري في المسجد الغربي بمخيم الشاطئ بحضور رئيس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي بالإنابة وقيادات مختلفة

النائب محمد حامد الشبرجي



بدوره أكد النائب الشبرجي أن الهدف من الزيارة أن نعيش واقعا ونشعر به ونلمسه بعيدا عن التقارير التي تصل للجنة، فنحن نريد أن نعيش المأساة في غزة كما يعيشها أهلنا في فلسطين، مؤكدا أن الزيارة كان لها أثر كبير علينا حيث عايشنا معاناة أهالي الأسرى وأهالي الشهداء، وعشنا بقلوبنا وجوارحنا هذه المأساة. وتابع: "هناك تقاعس من كل الأنظمة العربية فلا يجوز أن ترتضي أن يكون هناك نوابا مختطفين وخاصة رئيس المجلس د. عزيز دويك، فهذا الاحتلال يتجرأ ويختطف نواب المجلس، والأنظمة لا تحرك ساكنا، فهذا شيء مؤسف ومخز للأنظمة العربية".

النائب فرغلي محمد فرغلي



فيما أكد النائب فرغلي أن هذه الزيارة لها بعد خاص يتمثل في إرسال رسالة للكيان الصهيوني أن مصر قبل ٢٥ يناير تختلف عن مصر بعد الثورة وأن زيارتنا الهدف الأساسي منها هو كسر الحصار عن غزة وأن نواب الشعب المصري في أول زيارة رسمية لهم خارج مصر كانت زيارتهم لغزة. وتابع: "هذه رسالة واضحة أن غزة في القلب وجزء من أمن مصر وهي خطوة لكي نزود غزة بالطاقة والسلولار والاحتياجات الإنسانية، فالمواطن الفلسطيني له حق التحرك والعيش ويمتلك كل مقومات الحياة". وعبر عن ألمه جراء اختطاف النواب، مؤكدا أن النائب الفلسطيني لا يختلف عن النائب العربي وله الحق في ممارسة جميع مهامه النيابية، مضيفا: "عار علينا جميعا أن نقبل أن يختطف زملاء لنا ولا بد من وقفة كبيرة من جميع برلمانيي العالم، فالنائب له كيان وحصانة وحقوق فهو ممثل للأمة، وهذا الاختطاف امتهان للشعب العربي بأكمله وليس إهانة لشعب فلسطين بحسب".

النائب سلامة الرقيعي



من جهته أكد النائب الرقيعي أن الهدف من زيارة غزة هو هدف عام حيث تم استعراض ملفات الشئون العربية التي تعنى بالقضايا العربية التي هي محل اهتمام اللجنة، موضحا أن أول موضوع تم طرحه في جدول أعمالها هو ملف القضية الفلسطينية برمتها.

وأضاف: "ناقشنا أزمة الوقود والكهرباء في اللجنة ودخول الفلسطينيين عبر معبر رفح الحدودي، وتم استعراض آراء الحكومة المصرية، وتم تحقيق عدد من المطالب التي يفترض أن يتم تفعيلها، وهذه المطالب هي تهيئة وضع مناسب لتغذية القطاع بالكهرباء من خلال خطتين عاجلة وأجلية، وتم الاطلاع على أوضاع الأسرى ومعاناة أهالي القطاع وزرنا الجامعات في القطاع وزرنا محطة توليد الكهرباء والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء وكل ذلك لاستجلاء الأمور التي تخص قطاع غزة". وتابع: "طرحنا موضوع النواب المختطفين في مجلس الشعب المصري وفي لجنة الشئون العربية، وتم تقديم طلب للبرلمان الدولي واتحاد البرلمان العربي والأورو متوسطي للإفراج عن هؤلاء النواب لأن تمثيلهم كان تمثيلا للشعب الفلسطيني من خلال انتخابات ديمقراطية. وبالتالي لا نقول أن هناك حصانة تمنع الاختطاف ولكن هناك أعرافا وقوانين دولية تفترض الإفراج عنهم في الحال".



الوفد البرلماني المصري يلتقي الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية تحت رعاية المجلس التشريعي

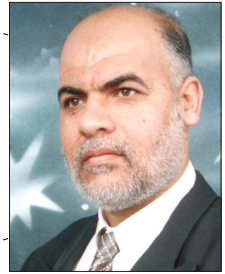
النائب وليد عفيفي



وخاتما أكد النائب عفيفي أننا جننا نشارك الغزاويين حياتهم ونعرف على مشاكلهم كي نتمكن من مساعدتهم حسب الحاجات الأساسية التي يحتاجونها، مضيفا: "شعرنا بالأزمة التي يعيشها القطاع من خلال زيارتنا المتعددة لجميع مرافق القطاع وخاصة محطة توليد الكهرباء، وسنبذل أقصى جهد مستطاع لايصال الغاز لمحطة الكهرباء في غزة". وأضاف: "لاحظنا على المعبر بعض الحالات التي كان الأمن المصري متعنتا بشأنها ونحن سنقوم بتقديم استجابات للحكومة ونرفع قوائم الاسماء الممنوعة من دخول مصر بسبب النظام السابق وبعض ممارساته غير المنطقية والتي لا تنم عن أي وعي أو ارتباط بالقضية الفلسطينية". وتابع: "التبادل الاقتصادي بين مصر وغزة يخضع لسيطرة إسرائيلية تامة، وسنحاول القيام بفتح المجال الاقتصادي وأن تكون هناك منطقة تجارة حرة بين مصر وقطاع غزة".

لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي تحت مجهر "البرلمان"

عمل مكثف وجهد دؤوب وسط ألغام السياسة والانقسام



رئيس اللجنة: نقوم بعمل كبير في تحقيق عوامل الشفافية والنزاهة وتصويب وتطوير العمل الاداري الحكومي بما يخدم مصلحة المواطنين



مقرر اللجنة: مارسنا دورنا بشكل متميز وسط تجاوب السلطة التنفيذية.. ولمسنا تحولا ايجابيا لاحترام القانون وحقوق الانسان في القطاع

"البرلمان" قِيمَت عمل وأداء لجنة الرقابة في المجلس التشريعي ، واستكشفت أبرز الإنجازات التي حققتها ، وتساءلت عن شكل ومستوى العلاقة مع السلطة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ، ومدى رضى اللجنة عن حال الحريات في قطاع غزة ، فضلا عن الآفاق والطموحات التي تبتغيها اللجنة خلال المرحلة القادمة .

تعتبر لجنة الرقابة وحقوق الإنسان إحدى أهم اللجان النشطة والعاملة في المجلس التشريعي ، إذ تضطلع اللجنة بمهام ومسئوليات كبرى على المستوى الفلسطيني الداخلي ، وتلعب دورا بالغ الأهمية ضمن منظومة العمل الرقابي في المجلس التشريعي على السلطة التنفيذية .

والمساواة للجميع، وأن العدل هو أساس الملك، مؤكدة أننا انطلقنا من هذه المعاني الايجابية والتي كانت شعار الذي تبنيهنا لعملائنا، وحرصنا على أن يكون عملنا وفق خطة سنوية وأخرى فصلية، مشيرة إلى أن اللجنة تواصلت مع السلطة القضائية للوقوف على درجة العدالة داخل المحاكم والتأكد من أنها محمية ومضانة للجميع. ونوهت إلى أن تواصل اللجنة مع السلطة القضائية ليس من باب الرقابة فقط وإنما من باب إيصال رسالة العدالة والوقوف على احتياجات هذا الجسم التي تمكنه من القيام برسائلته بشكل جيد، مضيفة: "نحن دائما نقف على حالة تطبيق القانون وبكل شفافية ونجد أن القانون مقدر في كافة الاماكن وأن المخالفات إن حدثت ستجد أكثر من جهة تصوب وتضرب على يد من يخالف القانون".

وشددت على أن ما تطمح به اللجنة هو الاستمرار في أداء عملها ودعمها بشكل خاص من المجلس التشريعي، لأن تقارير اللجنة ودراساتها وجهودها التي تبذلها يتم إحالتها إلى البرلمان لتصبح قرارات، متمنية أن تستمر هذه العلاقة ليضفي عليها المجلس صبغة رسمية وقانونية حال صدور قرارات بشأنها عنه.

وأكدت نعيم أن الحكومة فتحت أبوابها لنا ولم توعد أي باب أمام اللجنة، لافتة إلى أن كافة الوزراء يتعاملون معنا بإيجابية وهم مستعدون للتعاون وسماع النصيحة والأخذ بالملاحظات.

وأوضحت نعيم أن اللجنة أصدرت العديد من التوصيات التي أخذتها الحكومة بعين الاعتبار ومن بينها وقف إدخال المركبات لحين التحقق من وضع معايير لإدخال المركبات بما يحقق مصلحة المواطنين ودعوة الحكومة للالتزام بالقوانين والأنظمة المالية بشأن تحصيل الرسوم الجمركية ودعوة مجلس الوزراء لضرورة تنظيم العمل على المعابر كافة من خلال هيئة عامة متخصصة ومشكلة وفقا للقانون ، فضلا عن العديد من التوصيات الأخرى في قضايا متعددة .

وتابعت: "هناك رغبة من الحكومة في معالجة الأخطاء إن وجدت، فقد رصدنا في السنوات الأخيرة تحولا ايجابيا لحالة حقوق الانسان في قطاع غزة، وتحولا ايجابيا على صعيد احترام القانون وخاصة من قبل الأجهزة الأمنية واحترام حقوق الانسان"، متمنية أن تستمر هذه الحالة وأن تعطى اهتماما أكبر من رأس الحكومة وذلك عبر توصيات خاصة من رئاسة الوزراء في إطار حماية الحريات وإحقاق حقوق الناس ورد المظالم إلى أهلها.

وشدد على أن لجنة الرقابة تقوم بعمل كبير في تحقيق عوامل الشفافية والنزاهة وتصويب العمل الاداري وتطويره على صعيد العمل الحكومي بما يخدم مصلحة المواطن.

اللجنة والمؤسسات الاهلية

ولفت العبادسة إلى أن أعضاء اللجنة حريصون على التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني بما فيها مؤسسات حقوق الإنسان، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، مشيرا إلى أنه تم التعاون مع تلك المنظمات والمؤسسات في أكثر من قضية ومنها قضية وفاة الأطفال التي حصلت في برك الصرف الصحي في خان يونس وشمال القطاع، حيث تم فتح تحقيق فيها وتشكلت لجان لتقصي الحقائق بشأنها، وحصل تعاون واضح مع منظمات المجتمع الأهلي وتابعت: "فالتعاون بيننا وبين منظمات المجتمع الأهلي تعاون كبير ويسير بشكل مستقر، ونحن حريصون على تطوير العلاقة باستمرار بما يحقق متابعة أفضل لقضايا حقوق الإنسان".

الحقوق والحريات

وحول مدى احترام الحقوق والحريات في قطاع غزة أكدت النائب نعيم أن هناك تطورا ايجابيا في حالة احترام حقوق الإنسان والحريات من قبل وزارة الداخلية، مشيرة إلى أن المسؤولين عن تنفيذ القانون في وزارة الداخلية يؤكدون التزامهم بتطبيق القانون واحترام حقوق الإنسان، ويصرّون أن يكون الاعتقال والتوقيف والمحاكمات وفق القانون.

وتابعت: "أي حملة اعتقالات قد تتم من طرف الأجهزة الأمنية في غزة ويكون لها علاقة بظرف أمني معين فإن لجنة الرقابة تحرص على أن تكون مطلعة على اجراءات هذا الاعتقال ومدى الالتزام بالقانون أثناء تنفيذ حملات الاعتقال، مشددة على حرص اللجنة في كل مرة على زيارة المعتقلين والاستماع الى إجراءات التحقيق معهم وتبيين حقوقهم، مضيفة: "لنا زيارات دورية خاصة بالموقوفين الجنائيين أو على خلفيات أمنية، فنحن نقف على مشاكلهم وإن لمسنا أن هناك تجاوزا للقانون فحينها نقوم بالتواصل السريع مع جهات الاختصاص لتصويب الحالة والالتزام بالقانون، وأنا استطيع القول أن الالتزام بالقانون في وزارة الداخلية تحقق إلى درجة كبيرة".

الآفاق والطموحات

من جهتها كشفت النائب نعيم عن أن الركائز التي انطلقت منها اللجنة هي توفير العدالة والحريات العامة

والمعاملات المختلفة حالة وجود أي خلل سواء أكان هذا الخلل إداريا أو مهنيا أو حقوقيا، مؤكدة أننا كنا دائما حريصين على أن تنطلق رسائلنا وأسئلتنا وتوجيهاتنا للوزراء استنادا إلى المعلومة الدقيقة والموضوعية بعيدا عن المغالاة أو التسفيه.

أبرز الإنجازات

وحول أبرز الإنجازات التي حققتها اللجنة أكدت العبادسة أن أبرز القضايا التي عالجتها اللجنة والتي لا زالت على الطاولة حتى الآن هي قضية الأنفاق، حيث قدمت اللجنة تقريرا مفصلا فيما يتعلق بهذا القطاع المهم والحيوي والمؤثر على واقع الشعب الفلسطيني الذي يعنى بإبداع الشعب الفلسطيني في إطار ظاهرة الأنفاق التي وإن حققت إنجازات كبيرة واستطاعت أن تكسر الحصار وتؤثر على تخفيف أعباء الحياة على الشعب الفلسطيني إلا أنه كان لها بعض الظواهر السلبية المتعلقة بهذه الظاهرة، موضحا أن اللجنة قدمت تقريرا وافيا حول السلبات الناشئة عن هذه الظاهرة في تقرير مفصل ضم العديد من الملاحظات. وأضاف قائلا: "بناء على ذلك قرر المجلس التشريعي تشكيل لجنة تقصص للحقائق مكونة من عدد من أعضاء المجلس التشريعي، وقد باشرت عملها وبعد حوالي شهرين من العمل شبه اليومي انتهت اللجنة من إعداد تقرير شامل وأصبح جاهزا للعرض على المجلس التشريعي لإقراره قريبا.

ونوه العبادسة إلى وجود قضايا كثيرة مشابهة لقضية الأنفاق، مضيفا: "نحن نتابع العمل لضبط العمل الوظيفي وتقديم تقارير حول القضايا المهمة ومنها تقرير حول ضبط استخدام السيارات الحكومية وموضوع سلطة الأراضي حيث أن هناك تقريرا وافيا في هذا الموضوع تم معالجته، وهناك تقارير متعلقة بأداء الأجهزة الأمنية ونحن لا نترك أمرا إلا ولنا دور كبير فيه، وهذه التقارير يتم عرضها على المجلس التشريعي ومتابعة توصيات المجلس وقراراته لتصويب عمل الحكومة".

العلاقة مع السلطة التنفيذية

وحول علاقة اللجنة بالسلطة التنفيذية أشار العبادسة إلى أن ديوان الرقابة المالية والإدارية هو أحد أدوات المجلس التشريعي في رقابة أداء الحكومة وعملها، ومن هنا نحن نتابع الكثير من التقارير التي تصدرها هيئة الرقابة ونسائل الوزارات في هذا الموضوع، مؤكدا أن هناك عشرات الاسئلة التي نوجهها للوزارات وهناك جلسات استماع واستدعاء للوزراء في الكثير من الموضوعات.

تقييم عمل اللجنة

وحول تقييمه لعمل وأداء اللجنة أكد النائب يحيى العبادسة رئيس اللجنة أن هناك أفكارا غير دقيقة حول عمل لجنة الرقابة إذ يظن البعض أن مهمة الرقابة هي مهمة ديوان الرقابة المالية والإدارية ، وهذا غير دقيق حيث أن المجلس التشريعي من أبرز مهامه مهمتين رئيسيتين وهما مهمة التشريع ومهمة الرقابة، موضحا أن كل لجان المجلس التشريعي تقوم بمهمة الرقابة كل فيما يخصه، ونتيجة لتوسع دور لجنة الرقابة فنحن نعمل كل ما من شأنه أن يصوب عمل الحكومة.

وتابع: "استطيع القول أننا نشعر بالرضا الكبير لعمل لجنة الرقابة التي أصبح عملها واضحا لجميع النواب وللحكومة وللشارع الفلسطيني في ملاحقتها للانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان ورعايتها للحريات العامة وملاحقتها لكثير من أوجه الخلل الإداري والمالي التي تصلنا بيانات بخصوصه في أي وزارة كانت.

بدورها أكدت النائب هدى نعيم مقرر اللجنة أن المهمة الأولى والأساسية للبرلمان تتمثل بعد سن القوانين في مهمة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، فلا مجال لأن يستقيم واقع السلطة التنفيذية وأن تتحقق العدالة وتحسى الحريات العامة في المجتمع، مضيفة: "لا مجال لترشيد الأداء المهني والإداري داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية دون وجود أدوات متعددة للرقابة سواء أكانت أدوات الرقابة للوزارة ذاتها أو الرقابة الأم على العمل الحكومي وهي رقابة المجلس التشريعي".

ونوهت نعيم إلى أن لجنة الرقابة قامت بدورها بشكل متميز رغم الصعوبة التي تعترى عملها لكون التشريعي والحكومة ذات توجهات فكرية وسياسية واحدة، وبذلك تكون أداة الرقابة أصعب من رقابة المعارضة على الحكومة بكل تأكيد، مؤكدة أنه ورغم ذلك فقد استطاعت لجنة الرقابة أن تقوم بدورها بعيدا عن أي بعد تنظيمي أو علاقات شخصية لتقوم بالدور الرقابي الفاعل والجيد على جميع الصعد في الحكومة سواء الأمني أو الحقوقي أو تكافؤ الفرص والحريات والعدالة والمساواة، فكل هذه المعاني انطلقنا منها في لجنة الرقابة في التعامل مع الحكومة.

وشددت نعيم على وجود تجاوب ومواقف متقدمة من الحكومة مع اللجنة فيما تطرحه من قضايا وموضوعات، وذلك لأننا نعرض ملاحظتنا بموضوعية مستنديين على معلومات حقيقية، وبالتالي نجد تجاوبا لتصويب الإجراءات

نواب التشريعي يواصلون فعالياتهم الوطنية في الضفة والقطاع

"البرلمان" تابعت أنشطة وفعاليات نواب التشريعي خلال الأيام القليلة الماضية، وأعدت التقرير التالي.

واصل نواب المجلس التشريعي نشاطاتهم وفعالياتهم الوطنية في مختلف أرجاء محافظات الضفة والقطاع.

الذين استفادوا بشكل كبير بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة، مبينا أن قانون عام ١٩٩٩ يعطيهم الحق للتوظيف بنسبة ٥% من الوظائف الشاغرة في كل عام إضافة إلى الامتيازات في التأمين الصحي والإعفاء الجمركي والتعليم وغير ذلك.

النائب العبادسة يشارك في ندوة سياسية بجامعة الأقصى
من جانبه، شارك النائب عن محافظة خانيونس يحيى العبادسة في ندوة سياسية بجامعة الأقصى تحت عنوان «مستقبل السلطة في ضوء انسداد الأفق السياسي».

وأكد العبادسة أن السلطة الفلسطينية لم تعد رافعة وطنية، وأن النخبة الفلسطينية باتت مقتنعة تماما أنه ليس هناك أفق سياسي واضح، وأن مشروع التسوية الفلسطينية مع «إسرائيل» وصل إلى طريق مسدود لا يمكن معه الاستمرار بأي حال من الأحوال. وقال مخاطبا الطلبة: «عليكم أنتم الشباب تجاوز المفاهيم الحزبية الضيقة والانطلاق نحو المستقبل الأفضل؛ لأن المرحلة تحتاج إلى المجموع، وليس مجموعات متفرقة»، مؤكدا أن التنوع في الساحة الفلسطينية يجب أن يثريها ويقويها، لا أن يضعفها ويكون سببا في هزيمتها.

وعرض العبادسة أهم البنود في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية كما حددها آفي ديختر «وزير الأمن الداخلي ورئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي السابق»، والمتمثلة في سياسة حرق المراحل، وتخفيض سقف التوقعات لدى الخصم، واستخدام السلطة الفلسطينية كذراع متقدمة ضد المقاومة، وتعميق فجوة الانقسام بين الفصائل وفي الشارع.

وفي نهاية حديثه عرض العبادسة رؤيته للخروج من الأزمة الحالية، وخاصة مع صعوبة البدائل المطروحة، معتبرا أن الشعب الفلسطيني أمامه اختبارات صعبة، ولا يصح أن يبقى في هذه النقطة، مضيفاً: «غزة تحررت بالدم والتضحيات، والعدو هرب منها تحت ضربات المقاومة، ولا بد أن يعتبر قطاع غزة أرض محررة، حتى وإن كانت محاصرة، وهذه حقيقة لا يجب أن نهملها، وبالتالي فلا بد من إنشاء سلطة فلسطينية حقيقية في غزة تحمل على عاتقها التمكن للمقاومة واحتضانها في الضفة الغربية وكل شبر محتل من فلسطين، وبعد ذلك العمل على إيقاف كل ما يتعلق بأوسلو عمليا، والبدء في إعادة بناء مؤسساتنا من جديد، وفق منظومة توافقية واضحة تضمن عدم التفریط في أي شبر من أرض فلسطين، والعمل على استعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة مع التهيئة لانتفاضة فلسطينية ثالثة تكون انتفاضة التحرير لكل فلسطين.

النائب الأسطل يشارك بتكريم فوجا من حفظة «كتاب الله» بالجامعة الإسلامية

وأخيرا شارك النائب عن كتلة التغيير والإصلاح د. يونس الأسطل أمس في الحفل الختامي لتكريم حفظة كتاب الله ومراجعيه والذي نظمه مركز القرآن الكريم والدعوة الإسلامية بالجامعة الإسلامية فرع الجنوب تكريما لكوكبة من طالبات المركز.

وحضر الحفل د. محمد الأغا عميد الجامعة الإسلامية فرع الجنوب ود. محمد بخيت عميد كلية أصول الدين ود. باسم نعيم المشرف العام على مركز القرآن الكريم والدعوة الإسلامية ولضيف من أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين والطالبات في الجامعة

في المحافظة

في سياق مواز، زار وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح في محافظة شمال قطاع غزة عدة مؤسسات حكومية في المنطقة الشمالية بعد تعيين مدراء جدد لها. حيث زار الوفد كلا من مدير مديرية التربية والتعليم في الشمال مدحت قاسم، ورئيس نيابة شمال غزة نهاد الرملاوي.

وضم الوفد د. محمد شهاب ود. يوسف الشرافي ومشير المصري. وأوضح النائب الشرافي أن هذه الزيارة تأتي في إطار التهئة والتواصل مع المؤسسات الحكومية لمناقشة عدد من القضايا والمواضيع التي تخدم المواطنين في المنطقة الشمالية. معتبرا أن تعيين مدراء جدد للمؤسسات يضيخ دماء جديدة فيها نحو تطوير عملها وخدماتها ومتابعة أمورها من قبل المسؤولين.

وأشاد النائب الشرافي بجهود وعمل كل من مديرية التربية والتعليم في الشمال، والنيابة العامة في المرحلة السابقة وخدماتها للكثير من القضايا التي واجهة أهالي المنطقة. متمنيا لها المزيد من الرقي والتقدم في عمل المؤسسات.

يوزورون عوائل الشهداء والجرحى

كما زار وفد من نواب الشمال عددا من الجرحى وعوائل الشهداء الذين سقطوا خلال العدوان على القطاع. كما تفقد الوفد عائلة حماد التي تعرض منزلها لقصف الاحتلال شرق جباليا شمال القطاع. وشارك في الزيارة النواب دعاظف عدوان، ود. محمد شهاب ود. يوسف الشرافي.

من جهته. قال النائب الشرافي إن هذه الزيارات تأتي كلمسة وفاء لهؤلاء الجرحى وعوائل الشهداء والمتضررين من العدوان وتثمينا لصبرهم وصمودهم. مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني ما زال يقدم التضحيات ويحافظ على الحقوق والثواب ولن يتنازل عن تحرير مقدساته بإذن الله.

بدورهم. ثمن أهالي الشهداء والجرحى والمتضررين من العدوان زيارة وفد النواب والحركة لهم. مؤكداً فخرهم واعتزازهم بجهودهم في دعم ومساندة شعبنا الفلسطيني في مختلف الظروف.

نواب خانيونس يستقبلون وفدين من مدارس المحافظة

بدورهم استقبل نواب خانيونس وفدين من مدرستي حاتم الطائي الأساسية ومدرسة خان يونس الثانوية للبنات.

وناقش النائب يحيى العبادسة مع الوفد الأول مشكلة التدخين وأضرارها على المجتمع ككل وسبل الحد منها لتخفيف تأثيراتها السلبية على الناس في البيت والشارع والمرافق العامة ودور المجلس التشريعي الفلسطيني في ذلك.

واستعرض أهم المشاكل التي تواجه جهات اتخاذ القرار في منع التدخين ومنع تهريبه إلى القطاع عبر الأنفاق التي تربط القطاع مع مصر، مؤكداً أن المسألة تبقى مستحيلة وصعب التحكم فيها ما لم ينته الحصار وتنتهي ظاهرة الأنفاق نهائياً بانتهاء دوافع وجودها.

من ناحية أخرى ناقش النائب العبادسة مع وفد مدرسة خان يونس الإعدادية «ج» للبنات قضية المعوقين ومحاولة دمجهم في المجتمع المحلي وطبيعة المشكلات التي تواجههم في حياتهم اليومية. وشدد العبادسة أن فترة حكم حماس كانت من أفضل الفترات على المعوقين، وخاصة المعوقين حركيا

الأرض والسماء.

كما شارك وفد النواب الإسلاميون في وسط الضفة الغربية في الوقفة التضامنية التي نظمها الكتلة الإسلامية في جامعة القدس أبو ديس نصرّة للأسرى والمضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الصهيوني.

وأكد وفد النواب، والذي مثله النائب د. إبراهيم أبو سالم والنائب د. مريم صالح، على عدم قانونية الاعتقال الإداري «والذي كان سيفاً مسلطاً على جميع القادة الإسلاميين في فلسطين من عام ١٩٨٦ حتى يومنا هذا» وعلى عدم شرعية محاكم الاحتلال العسكرية التي تصدر الأحكام الظالمة بحق الأسرى كافة.

وشدد النائب أبو سالم على أن الكرامة والحرية والنصر لا يمكن أن يزرعوا إلا بدماء الشهداء وعرق الأسرى، مستعرضا المعاناة اليومية التي يلاقيها الأسرى وعائلاتهم، والتي لا يمكن أن توصف بكلمات في المهرجانات التضامنية، معتبرا أن إهانة الأسرى في سجون الاحتلال إهانة للشعب الفلسطيني بكافة شرائحه وألوانه.

وأضاف: «الشعب الفلسطيني يدفع ثمن صبره ووجوده على أرض فلسطين المباركة أرض المحشر والمنشر ونحن لا نقبل بأن نكون غير فيها وفي قدسها وأقصاها».

وحيا النائب أبو سالم الأسرى والمعتزلين ونواب الشرعية المعتقلين في سجون الاحتلال على صمودهم في وجه الغطرسة الصهيونية.

وختم النائب أبو سالم بأن فلسطين والقدس والأقصى والأسرى لن يحرروا إلا بأيدي الأحرار الشرفاء وليس بالمفاوضات العبيثة التي ما أن تسلك طريقاً إلا أن يكون لصالح دولة الكيان الصهيوني الغاصب لأرضنا ومقدساتنا.

نواب نابلس يشاركون في فعاليات دعماً للمصالحة

إلى ذلك شارك النواب الإسلاميون في محافظة نابلس في فعاليات دعم المصالحة الوطنية التي انطلقت في المحافظة وبدأت من على دوار الشهداء واختتمت بمسيرة جابت عددا من الشوارع. والتي نظمتها قوى وفعاليات محافظة نابلس.

وضم وفد النواب كلا من النائب ياسر منصور، وحسني البوريني. ومنى منصور. ورياض عمله الذين أعربوا بدورهم عن أملهم بأن تتكاتف الجهود الشعبية والرسومية للدفع باتجاه تطبيق المصالحة الوطنية واقعا على الأرض. مشددين على ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية لإنجاز ذلك.

النائب عطون يشارك في مسيرة تضامنية مع الأسرى

في ذات السياق شارك النائب المقدسي المبعد لرام الله أحمد عطون في المسيرة التضامنية مع الأسرى والمضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الصهيوني أمام معتقل عوفر العسكري جنوب غرب مدينة رام الله. وشارك في المسيرة التضامنية عدد من الشخصيات الوطنية والمؤسسات الحقوقية إلى جانب متضامنين أجانب.

بدوره أكد النائب عطون على ضرورة استمرار الفعاليات والاعتصامات التضامنية مع الأسرى في سجون الاحتلال وتحديداً مع الأسرى المضربين عن الطعام لنيل حقوقهم وتحقيق مطالبهم العادلة.

نواب شمال غزة يزورون مديرية التعليم والنيابة العامة

النواب الإسلاميون يزورون السفارة المصرية برام الله

فقد زار وفد النواب الإسلاميين في الضفة الغربية السفارة المصرية في مدينة رام الله والتقوا السفير المصري في الأراضي الفلسطينية ياسر عثمان وممثل الكنيسة القبطية في مصر، حيث قدموا واجب العزاء بوفاة البابا شنودة.

وقال النواب إن البابا شنودة كان رجلاً صاحب مواقف وطنية وعربية، مثنين مواقفه الوطنية تجاه القضية الفلسطينية. وأضاف النواب: «سيخلد التاريخ مواقف هذا الرجل الوجدانية، وهو كان السباق منذ زمن يتحريم زيارة القدس تحت الاحتلال».

وناقش وفد النواب، الذي ضم النائب المقدسي المبعد لرام الله أحمد عطون والنائب عن محافظة نابلس رياض عملة ووزير التربية والتعليم سابقاً د. ناصر الدين الشاعر، آخر الأوضاع بخصوص أزمة الكهرباء في قطاع غزة والحلول الممكنة لتلك المشكلة التي يمر بها القطاع منذ فترة زمنية طويلة. وسلم الوفد البرلماني السفير عثمان رسالة من النواب الإسلاميين تتعلق بالشأن الفلسطيني الداخلي والمصالحة الوطنية والوحدة.

ويشاركون في وقفتين تضامنتين مع الأسرى المضربين عن الطعام

كما شارك النواب الإسلاميون في الضفة الغربية في وقفتين تضامنتين مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال.

وشارك النواب في الوقفة التضامنية والمسيرة التي نظمت تضامناً مع الأسرى والأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الصهيوني أمام مقر الصليب الأحمر بمدينة البيرة.

وأكد النواب خلال الوقفة على ضرورة نصرّة الأسرى المضربين عن الطعام والوقوف لجانبهم حتى تكفل مسيرتهم بالنجاح وتحقيق مطالبهم. وأضاف النواب: «يخوض الأسرى المضربين عن الطعام اليوم معركتهم بالأمعاء الخاوية لتحقيق العدالة في وجه ظلم السجن الصهيوني المتعطر».

وشدد النواب على ضرورة التركيز على إضراب الأسرى من اليوم الأول الذي يبدأ به الأسير الإضراب عن الطعام وليس بعد مرور عدة أسابيع على إضرابه. وقال النواب: «الأسرى الذين رفضوا ذل وهوان الاعتقال الإداري ونفذوا الإضراب عن الطعام من الشيخ خضر عدنان إلى المحررة هناء الشلبي والنائب الأسير الأسير أحمد الحاج علي وغيرهم ممن تضامنوا والتحقوا بالركب فتحوا من جديد قضية الاعتقال الإداري الذي كان سيفاً مسلطاً على رقاب الناس من أيام الانتداب البريطاني إلى يومنا هذا».

وكان النواب قد شاركوا أيضاً في المسيرة التضامنية مع الأسرى والتي انطلقت من أمام مقر الصليب الأحمر بمدينة البيرة إلى مقر المقاطعة حيث ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وطالب النواب المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية بتحمل مسؤولياتها أمام هذه الجرائم بحق الأسرى بشكل عام والنواب المختطفين والأسرى المضربين عن الطعام، مشددين على ضرورة ممارسة الضغط على الاحتلال الصهيوني لوقف هذه الممارسات اللاأخلاقية واللاإنسانية والتي تتناقض مع كافة المواثيق والأعراف الدولية والحقوقية وشرائع

النائب د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي لـ "البرلمان":

عوضنا أصحاب المصانع المدمرة جزئياً.. والمؤسسات المستهدفة إسرائيلياً تعفى من الضرائب لخمس سنوات متتالية

تشديد الحصار يستهدف كبح وعرقلة الطفرة الاقتصادية التي عاشها القطاع مؤخراً

لا توجد لدينا ازدواجية ضريبية ولا نأخذ إلا الفتات مقارنة بحكومة رام الله

قمنا بحل الكثير من المشاكل الاقتصادية وآخرها الرسوم والضرائب... ونخفض الضرائب إلى أقصى درجة تخفيفاً عن المواطنين

الحصار ودفع الوضع الاقتصادي إلى التماسك خلال المرحلة المقبلة .
"البرلمان" التقت د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي وتجاذبت معه أطراف الحديث حول سبل حل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها القطاع، ودور المجلس التشريعي في التخفيف من حدتها عبر سطور هذا الحوار.

شكلت الأزمة الاقتصادية التي تعصف بقطاع غزة كابوساً أقص مضاجع القطاع التجاري الذي عانى الأمرين جراء الحصار المفروض على القطاع. وتبدو اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي على تماس مباشر بهذه الأزمة من خلال العديد من المقاربات التي تستهدف وضع حلول مناسبة تسهم في تخفيف الأزمة عن كاهل التجار بما يدفع باتجاه إبطال أهداف

يشكو أصحاب المصانع من عدم وجود دعم من قبل الحكومة لهم، وهم الذين دمرت مصانعهم وقت الحرب وخسروا الكثير جراء الحصار.. ما دور المجلس التشريعي حيال هذه القضية؟

هذا الكلام مردود عليه لأنه عندما دمرت عشرات المصانع في قطاع غزة خلال الحرب، قامت الحكومة بتوزيع حوالي ستة ملايين دولار وهذه كانت إغاثة عاجلة، ثم قام اتحاد الصناعات بتوزيع حوالي ٣٠ مليون دولار على أصحاب هذه المصانع بالتنسيق مع الحكومة، ولكن لا تستطيع الحكومة أن توفر تعويضا كاملا عن كل هذه المصانع لأن ذلك يحتاج إلى أموال ضخمة لا تستطيع الحكومة تغطيتها، وبالتالي نأمل أن تقوم الدول العربية والمؤسسات الأجنبية بالتعويض، مشدداً على أن لجنته قامت بالتواصل مع اتحاد الصناعات لرفع كل الأضرار للمؤسسات الخارجية، ونأمل أن يكون هناك تعويضا كاملا لمن تضرر مصنعهم في أقرب مدة ممكنة.

وهناك قضية مهمة جداً تتمثل في أننا اتخذنا قراراً في مشروع الموازنة بأن أي مؤسسة يتم تدميرها من قبل الاحتلال ستعفى من الضرائب تماماً كأنها مؤسسة جديدة لخمس سنوات متتالية، وهذا شيء لم يكن موجود سابقاً، وهو مشجع لأولئك الذين تأثروا من الاحتلال أو ضرب العدو مؤسساتهم.

هناك من التجار من يتهم الحكومة بجباية ضريبية على بعض البضائع المستوردة في ذات الوقت الذي تكون فيه سلطة رام الله قد جبت ذات الضريبة.. لماذا هذه الازدواجية التي يتحملها التاجر وما دور المجلس التشريعي في حل هذه القضية؟

الضريبة حق من حقوق الحكومة ونحن نأخذها في أضيق الحدود الممكنة، وإذا أردنا أن نقارن ما نأخذها بما تأخذه حكومة رام الله فنحن لا نأخذ إلا الفتات، وإذا أردنا أن نقارن الأسعار بين ما هو موجود في قطاع غزة والضفة الغربية سوف نجد أن فارق السعر بما لا يزيد عن ٣٠٪. أما بالنسبة لازدواجية الضريبة فلا يوجد لدينا ازدواجية، فلا نأخذ ضريبة على المنتجات التي تأتي من الشق الآخر للوطن، إلا إذا كان واضحاً أن هناك شيئاً خطأ مثل محاسبة تاجر معين أو مراعاة لأسعار معينة، ووجدنا هذه السلعة تريد أن تنافس أو تضرب سلعة أخرى موجودة في قطاع غزة، فمثلاً المشروبات نحن ننتجها وأسعار إنتاجها لدينا أعلى من أسعار إنتاجها في الخارج أو الضفة الغربية، فنضطر لحماية المنتج المحلي وتشجيع أكبر قدر من الأيدي العاملة وأن نفرض عليها ضريبة، ولكن في إطار ما يجعل سعرها مقابل أو أعلى قليلاً من سعر المنتجات المحلية.

العقبات التي يضعها الغير في طريقه.

هناك من يتهم الحكومة بأنها تزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي عبر فرض مزيد من الضرائب على التجار.. هل الوضع الاقتصادي في القطاع يحتمل مثل هذه الضرائب هذه الأيام.. وما دور المجلس التشريعي في معالجة هذه المشكلة؟

من الطبيعي أن تفرض أي حكومة رسوم أو ضرائب مقابل ما تقدمه من خدمات على صعيد الأمن والطرق وتسهيلات تجارية ومنع المستوردات أو تخفيفها، لتستطيع أن تدير شئون حياتها اليومية، وبالتالي هذا شيء طبيعي، وفي واقعنا نحاول نحن في المجلس التشريعي أن تكون هذه الرسوم والضرائب منخفضة إلى أقصى حد ممكن لنخفف عن شعبنا الفلسطيني، لأن أي ضريبة في النهاية تكون على المستهلك ونحاول تخفيف الضرائب التي تفرض على الإيرادات والمستوردات من السلع، وحتى على ما ينتج ولا نضطر لعمل هذا الموضوع إلا في أضيق الحدود الممكنة.

لوحظ أن المنتج الوطني لا زال ضعيفاً مقارنة بالمنتج المستورد.. هل يمكن التذرع بحماية المنتج الوطني لفرض ضرائب إضافية على المنتج المستورد، أم أن الحكمة تقتضي تسيير الأمور إلى حين انتهاء الحصار؟

الحصار لا يمنح المصانع الفلسطينية المجال لإنتاج منتج وطني كامل المواصفات، رغم أن معظم المنتجات الوطنية تحاول الالتزام بالمواصفات والمقاييس الوطنية، وإذا علمنا على سبيل المثال أن كل الماكينات التي تدخل في خطوط إنتاج المصانع تأتي عبر الأنفاق والمواد الخام التي تدخل في الصناعة تأتي عبر الأنفاق أيضاً، هذا يعني أن هناك معوقات شديدة أمام المنتجين في القطاع الخاص في أن يجدوا التسهيلات في إدخال القطع والآلات والسلع الخام الجيدة للإنتاج، وبالتالي هذه المعوقات تقف حائل كبير أمام تطوير المنتج المحلي.

هناك كثير من المنتجات المحلية يقوم أصحابها بتطويرها والارتقاء بها إلى درجة رائعة مطابقة للمواصفات المحلية، ثم يستطيعون أن ينافسوا حتى المنتجات الخارجية من خلال القدرة على فهم السوق ومتطلباته وإنتاج السلعة المطلوبة بأعلى المواصفات الممكنة في ظل الحصار.



النائب / د.عاطف عدوان

والضرائب، بحيث أصبح هناك نشاطا اقتصاديا أوسع مما كان سابقا.

اللجنة تحاول من خلال التواصل مع الحكومة تنظيم الأعمال والإجراءات الحكومية بهدف التخفيف عن العاملين في المجال الاقتصادي، وفي الأونة الأخيرة طلبنا تخصيص محروقات للمقاولين والمؤسسات الاقتصادية كالمصانع وغيرها، وهذا الأمر هم بحاجة له ونحن نسير في كل الاتجاهات التي ترمي لتنشيط العملية الاقتصادية في قطاع غزة.

هل الأزمة الاقتصادية هي أزمة حصار فقط أم أننا قادرون

على التخفيف من حدة الأزمة عبر سلامة توزيع الم قدرات الاقتصادية سواء الداخلية أو المستوردة وحسن إدارة الوضع الاقتصادي في قطاع غزة؟

الحصار يأتي على رأس الإشكاليات التي تعيق النشاط الاقتصادي بالقطاع وهو الذي يخلق الأزمة بنسبة تزيد عن ٨٠٪، ونحن نتحدث الآن عن أن الحصار كان سبباً رئيسياً في الأمر. وأود أن أؤكد أن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة استطاع أن يتخطى إلى حد كبير كثير من المعوقات التي فرضها الحصار، وقبل حوالي ستة أشهر وجدنا أن قطاعاً مثل قطاع البناء نشط بشكل كبير جداً.

ومما يجدر ذكره أن أسباب الحصار الأخير وتشديده على قطاع غزة في الأونة الأخيرة، هو بفعل التقارير التي صدرت عن قطاع غزة وبالذات من البنك الدولي، والمؤسسات الدولية المتهمة بالشأن الفلسطيني ورفعت للمخابرات الأمريكية والإسرائيلية من أن قطاع غزة شهد طفرة اقتصادية كبيرة جداً، وهذا يخفف الوضع على حركة حماس وحكومتها ويجعل الشعب يتقبل حكمها، وبالتالي أصبح هناك توجه لدى أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية وجهات أمنية مختلفة بالمنطقة لإعادة فرض الحصار من جديد وذلك لمحاولة كبح وعرقلة الطفرة الاقتصادية التي رصدها البنك الدولي في تقريره.

وبالتالي كان هناك حراكا اقتصاديا بشكل ملحوظ، وهذا يؤشر على قدرة الحكومة على معالجة الأزمات التي تواجهها، ويعطينا مؤشر فيما لو ترك الأمر وخفف الحصار، فبالتأكيد النشاط الاقتصادي سيكون أفضل من النشاط في هذه المرحلة بكثير جداً، لأنه عندما دخلت المواد الأساسية للبناء وجدنا طاقة رائعة في مجال البناء، ولو دخلت المواد الخام للصناعات سنجد بالتأكيد طاقة كبيرة في مجال الصناعة، فشعبنا الفلسطيني شعب مبدع وهو يتواءم مع كل الظروف التي يواجهها ويتخطى كل

ما هي طبيعة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها قطاع غزة هذه الأيام؟

الأزمة الاقتصادية التي يعانيها المواطن الفلسطيني في قطاع غزة لها عدة أوجه يأتي على رأسها قضية الاستيراد والتصدير وعملية فرض الرسوم وتنشيط القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار فهي ذات أوجه متعددة، لكن كل هذه الأوجه تتأثر بالحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي وكذلك الإجراءات المختلفة التي يتخذها الإخوة من الجانب المصري.

وبالتالي لا يوجد هناك استيراد بشكل طبيعي وهناك اتفاق يصعب السيطرة عليها بالشكل الذي يحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة من إدخال بعض السلع، ولذلك نجد مثلاً بعض التجار يكس كثيراً من السلع فتأخذ فترة طويلة في المخازن وهذا يؤدي إلى التأخير في عملية دخول النقود في الدورة الاقتصادية مما يضعفها بشكل عام. وقضية عدم التصدير تؤدي إلى عدم الاستثمار لأن المستثمر يريد أن يصنع سلع ويسوقها للسوق الداخلي ثم يسوقها خارجياً، وغير مسموح له بالتصدير لا للضفة الغربية ولا لفلسطين المحتلة ولا للبلدان العربية الأخرى، وبالتالي هذا يقلل باباً مهماً من أبواب النشاط الاقتصادي وهو التصدير للخارج.

الحصار ضرب الكهرباء والسولار، فكثير من المصانع الآن تعمل على كهرباء ٣ فاز ولا تستطيع أن تحضر مولدات لتشغيل وتنشيط عملها وهذا يؤدي إلى ضرب قطاع الإنتاج سواء في الورش أو المصانع.

وبالتالي الأزمة تضرب جميع مناحي الحياة الاقتصادية في قطاع غزة فالقطاع الخاص والعام كلها تتأثر بهذه الأزمة.

نسمع عن ورش عمل وجهود حثيثة للجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي بخصوص الأزمة الاقتصادية.. إلى أين وصلت تلك الجهود؟

الشهور القليلة الماضية شهدت جلسات ولقاءات مع جميع القطاعات العاملة في المجال الاقتصادي، مثل القطاع الخاص ورجال الأعمال والاتحادات المتخصصة والاتحاد العام للصناعات واتحاد المنسوجات والصناعات الغذائية والخشبية، حيث قمنا بمحاولة حل المشاكل التي يواجهونها ونجحنا بفضل الله، وهذا يفسر تعاون الإخوة أصحاب المصالح الاقتصادية والمؤسسات مع الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي، بغية إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية سواء مع الحكومة أو مع المؤسسات الأخرى لوجود بعض المصالح المتعارضة. اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي قامت في هذه المرحلة بحل كثير من المشاكل، كان آخرها قضية الرسوم والضرائب، حيث قمنا بالتواصل مع الحكومة وجمعية رجال الأعمال وأصحاب المصالح لتخفيف الرسوم

من وحي آية



النائب / د. نؤفص المدهون

إيذاء المؤمنين والمؤمنات بالإفك والشائعات سلاح خسيس للمنافقين والمنافقات

(أَشْحَةُ عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشْحَةً عَلَى الْخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَبَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا) (الأحزاب (19)

زادت وتيرة الشائعات في الآونة الأخيرة، لاسيما بعد بروز أزمة الكاز والكهرباء، وكان ذلك مثار استغراب، على الرغم من أن تلك الشائعات لم تتوقف منذ سنين، لاسيما بعد الشروع في الاستعداد للاقتراع البرلماني في عام ٢٠٠٥م، ثم تصاعدت بعد فجيعة الانتخابات عند المرشحين، وخاصة بعد تفرد حماس بالحكومة العاشرة، ثم غلب العملية الجراحية الاضطرابية؛ لاجتثاث الفلتان والفوضى الخلاقة؛ بل القتل والصيال على النفوس، والأعراض، والأموال.

وقد أطلت بأنبيائها بعد معركة الفرقان التي ظننها أصحاب الشائعات هي القضية، مع وجوه أخرى من الحرب الخفية؛ كزيادة ترويج المخدرات، وإشاعة الفاحشة، ثم بث شبكات التجسس، خاصة وأن المخدرات والفواحش هي الطريق الأدنى إلى العمالة والخيانة.

وقد تبين من التعميمات التي يؤزغها فصيل فلسطيني على عناصره، وهو مغتاض من مزاحمة حماس له على مواقع صناعة القرار، وخدمة الشعب الفلسطيني، أن تلك الزيادة في سقف الشائعات لم تكن عفوية، ولا هي من صناعة شرذمة تحب الثروة، ولا تتورع من كراهة القيل والقال؛ بل جاءت تكليفاً مدفوع الأجر لمن يكثر احتكاكهم بالناس؛ كقطاع السائقين، أو قطيع الساقطين، وغيرهم من الواقفين تحت الابتزاز في الراتب ولقمة العيش، وقد اتخذت الداخلية تدابير لا بأس بها لتكثيف أفواههم، دون فتح جبهة مع حركة فتح.

إنني أرى في تلك الشائعات خيراً كثيراً، فما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب، كما أن ابتلاءنا شهادة تزكية بأننا مؤمنون؛ فهو وعد الله لعباده الصالحين؛ أن يبتليهم بذوي الألسنة الحداد، وقد جرت سُنَنُهُ جل جلاله أن يجعل بعضكم لبعض فتنة، أتصبرون؟!، وكان ربك بصيراً.

ومن وجوه الخير فيها أنها سلاح الضعفاء؛ حين يعجزون عن المجابهة بالقوة العسكرية، فيلجؤون إلى إطفاء نور الله بأفواههم، ويؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا؛ بغية أن يزيذكُم خيلاً، وأن يُوَضِّعُوا خلالكم بيغوتكم الفتنة؛ ما دام فيكم سماعون لهم، ولما كان المنافقون إخوان الكافرين، فلا عجب أن تسمعوا من الفريقين أدنى كثيراً، وإن تصبروا وتنفقوا فإن ذلك من عزم الأمور، ولا يضركم كيدهم شيئاً.

إن آية المقال تنعت المنافقين بأقبح الجبن؛ إذ إنهم لمجرد الابتلاء بشيء من الخوف وفق سُنَّةِ الله، يسيطر عليهم الوجع كأنما حان الأجل، ورأوا أعوان ملك الموت يتحركون حولهم، فترى أعينهم تدور يميناً وشمالاً، تلاحق تلك الحركات، حتى لكانما يُساقون إلى الموت وهم ينظرون، فإذا ذهب الخوف طالت السنتهم في أراضنا، فكانهم كانوا أبطال الحرب، وكنا نحن الجبناء فيها.

وهاي السلطة وفصيلها الذي يؤيها قد تعهدوا للاحتلال بالتخلي عن المقاومة، والتخلي بالمفاوضات، يلمزون المطّوعين من المؤمنين في كتابات القسام، بأنهم قد رُضوا بالسياسة والتهنئة بدلاً عن المقاومة، ولم يكن لهم دور في التصعيد الأخير، وغير ذلك من موسوعة الشائعات، وقاموس البذاعات، فضلاً عن زعمهم بالحرص على مصلحة الشعب، وهم الذين يحاصرونه مع عدوهم، وكانوا شركاء في تجويعه، والعدوان عليه، بل والتلصص لصالح الصهاينة، فهم سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين، فويل لهم مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون.

إن الإشاعة رواية مختلفة عن فرد أو جماعة، أو عن المسؤول، يتم تداولها شفويّاً أو مكتوبة بأية وسيلة، دون الرمز إلى مصدرها، أو ما يدل على صحتها، ولم يسلم منها أنبياء الله ورسله، فقد وصفوا نوحاً بأنه مجنون وأزّجر، ورأوا هوذا في سفاهة، وظنّوه من الكاذبين، كما أنّهم سيدنا موسى وهارون بأنهما ساحران يريدان أن يخرجنا المصريين من أرضهم بسحرهما، ويذهبا بطريقتهم المثلث، فموسى عليه السلام هو كبيرهم الذي علّمهم السحر، والمباراة في ضحى يوم الزينة مكرّ مكروه بالمدينة؛ ليخرجوا منها أهلها، كما زعم فرعون اللعين في الدنيا، المقبوح في الآخرة، هو وجنوده الذين استكبروا في الأرض بغير الحق، وظنوا أنهم إلى ربهم لا يرجعون.

وأما نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقد زعموا أنه شاعر، وتربصوا به رَبِّبُ المنون، وقالوا: كاهن، وساحر، ومجنون.

إنه ليس العيب أن تصدر الشائعات من الكفرة الفجرة، أو من المنافقين الشائئين؛ إذ الشيء من أهله لا يُستغرب، وهي ثمرة العداوة والبغضاء، إنما المستهجن أن يفقد الكثير من شبابنا ورجالنا الحصانة؛ فإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، وكان الواجب أن يردوه إلى أولي الأمر منهم؛ ليعلمه الذين يستنبطونه منهم.

إن أهم الآداب في مجابهة الشائعات تتلخص في النقاط التالية:

١. رفض قبول الشائعات، وإحسان الظن بالإخوة المتهمين؛ لأننا وإياهم كالجسد الواحد؛ بل كنفس واحدة، وقد قال سبحانه: «لَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا» (النور (١٢)؛ أي أحسنوا الظن بإخوانهم.

٢. التثبت من تلك الشائعات بطلب البيانات عليها، فإذا عجزوا عن الإتيان بها فهم الكاذبون؛ قال تعالى: «لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ» (النور (١٣).

٣. وجوب الاعتقاد بأن الخوض فيه مع الخائضين من الكبائر في الدين، فالكذب لا يجتمع مع الإيمان في قلب واحد؛ قال تعالى: «وَتَحْسِبُونَهُ هِينًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ» (النور (١٥).

٤. الرد إلى السادة والقادة؛ لتحليل تلك الشائعات، واستخراج مراميها ومستودعها، وغير ذلك من التدابير.

وأختم بقول الله تعالى: «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» (آل عمران (١٧٣).

د. نافذ المدهون رئيس لجنة

صياغة القوانين والتشريعات العادية والثانوية لـ "البرلمان":

نعكف على تطوير عمل اللجنة

والارتقاء بها خلال المرحلة

القادمة

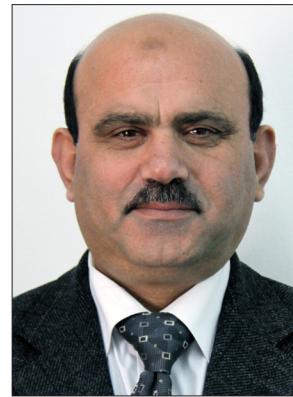
نعمل ضمن الأولويات

التشريعية وأنجزنا الكثير من

مشاريع القوانين

بقرار من رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر تم تشكيل لجنة صياغة للقوانين والتشريعات العادية والثانوية على أن تقوم بممارسة مهامها في صياغة القوانين والتشريعات

المختلفة بشكل دائم. ولتسليط الضوء على اللجنة وأهمية عملها كان لـ"البرلمان" هذا الحوار مع رئيس اللجنة د. نافذ المدهون.



د. نافذ المدهون

ما هو مجال عمل لجنة الصياغة للقوانين والتشريعات؟

لجنة الصياغة للقوانين والتشريعات تقوم بمهام عديدة نذكر لنا منها ما يلي:

- ١- صياغة مشاريع القوانين قبل عرضها على المجلس التشريعي.
- ٢- صياغة مشاريع اللوائح التنفيذية قبل عرضها على مجلس الوزراء.
- ٣- صياغة الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة قبل اعتمادها.
- ٤- صياغة الاتفاقيات والمعاهدات والعقود الثنائية الموقعة بين السلطة الفلسطينية وأي طرف آخر.
- ٥- مراجعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنوي السلطة الانضمام إليها والتأكد من انسجامها مع التشريعات الوطنية المعمول بها في فلسطين.

٦- أي مهام أخرى تكلف بها اللجنة من قبل جهات الاختصاص.

من هم أعضاء اللجنة وممن تتكون؟

اللجنة تتكون من عدد من المستشارين القانونيين ممن يتمتعون بخبرة واسعة في صياغة التشريعات وهم أيضا من العاملين بسلك القانون منذ سنوات عديدة وهم:

- ١- د. نافذ المدهون - المجلس التشريعي / رئيسا للجنة
- ٢- أسامة سعد - وزارة العدل / نائبا للرئيس
- ٣- يعقوب الغندور - ديوان الفتوى والتشريع / أميناً للسر
- ٤- حسن أبو ريالة - وزارة الاقتصاد الوطني / عضواً
- ٥- أمجد الأغا - المجلس التشريعي / عضواً

واللجنة تستعين في بعض اجتماعاتها بشكل مؤقت بمستشارين وحقوقيين من الدوائر الحكومية ذات العلاقة بموضوع مشروعات القوانين المطروحة بغية إثراء النقاش وتوخي الدقة والموضوعية ومراعاة كافة الحقوق.

ما هي آلية عمل اللجنة؟

اللجنة تجتمع بشكل دوري مرتين أسبوعياً يومي الأحد والخميس وتكون مدة الاجتماع الواحد أربع ساعات على الأقل خارج ساعات الدوام الرسمي.

وتقوم اللجنة برفع تقارير نصف شهرية لرئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ووزير العدل في الحكومة حول سير عملها بالإضافة لكونها تقوم خلال شهر من تاريخ إقرار تشكيلها بوضع خطة عمل توضح الأولويات التشريعية ويتم اعتمادها من قبل رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ووزير العدل.

وتقوم اللجنة أيضا في إطار عملها بالاستعانة بالخبراء القانونيين إذا لزم الأمر بعد موافقة النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي على ذلك بهدف توسيع دائرة الاستشارات القانونية قبل صياغة القوانين وأؤكد أن اللجنة ملتزمة بالسياسات التشريعية العامة الصادرة عن المجلس التشريعي والحكومة مع عدم تدخلها في السياسات التشريعية عند الصياغة.

حدثنا عن أهم إنجازات اللجنة؟

إليك بعض إنجازات اللجنة ومنها:

- مشروع قانون إيجار العقارات.
- مشروع قانون الأملك والعقارات العامة.
- مشروع قانون تنظيم المهن الصحية.
- مشروع قانون نقل الأعضاء البشرية وزراعتها.

- مشروع قانون الصندوق الوطني لدعم القدس.
- مشروع قانون الهيئة العامة للمعابر والحدود.
- مشروع قانون النقابات العمالية.
- مشروع قانون النقابات المهنية.
- لائحة القانونيين.
- مذكرة قانونية بشأن المتقاعدين العسكريين.
- مذكرة قانونية بشأن معهد التدريب الدبلوماسي.
- رؤية قانونية بشأن دمج المرافق القضائية.
- رؤية قانونية بشأن إعفاء الأسرى المحررين من رسوم المراكبات.

- مشروع قانون معدل لقانون المرور.

هل هناك عقبات تواجه عمل اللجنة؟

أبرز العقبات تتمثل في صعوبة تمويل دورات في الصياغة التشريعية لأعضاء اللجنة،

بالإضافة لقلّة المراجع الخاصة بالصياغة التشريعية.

هل لديكم خطة مستقبلية للجنة؟ وهل هناك مشاريع قوانين مستقبلية تنوى اللجنة العمل على صياغتها؟

اللجنة تنوي في الفترة المقبلة العمل على صياغة مشاريع عدة منها مشروع قانون السلطة القضائية الموحد ومشروع قانون البريد ومشروع قانون الغرف التجارية والصناعية ومشروع قانون المعاملات الإلكترونية.

هل تعتبر مخرجات اللجنة ملزمة، أم أنها عبارة عن توصيات ليست ملزمة؟

إنجازات لجنة الصياغة عبارة عن توصيات قابلة للنقاش مع الحكومة واللجان المختصة في المجلس التشريعي الفلسطيني.

ما هي علاقة اللجنة مع النواب، وهل تعرض مخرجات اللجنة على النواب أم يتم اعتمادها كما هي؟

ترفع اللجنة تقاريرها وتوصياتها لرئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي ووزير العدل بالحكومة، ويحضر اجتماع اللجنة النواب المعنيين بمشروع القانون ويشاركون مشاركة فاعلة وتعرض مشاريع القوانين على النواب في اللجان المختصة من أجل أخذ ملاحظاتهم الخاصة بمشروع القانون.

هل من أفكار لتطوير عمل اللجنة والارتقاء بها؟

هناك مجموعة من الأفكار التي تعكف اللجنة على دراستها وتطبيقها منها:

- تنظيم دورة متقدمة في الصياغة التشريعية لأعضاء اللجان المختصة إما في جمهورية مصر العربية أو أحد الدول العربية الأخرى، أو من خلال التنسيق مع البرلمان العربي.
- التنسيق مع رابطة علماء فلسطين من أجل عرض كافة مشروعات القوانين لأخذ الرأي الشرعي فيها.
- ضرورة العمل على شراء مراجع خاصة بعمل اللجنة وأصول فن الصياغة.
- التواصل مع شبكة من الباحثين البرلمانيين التابعين لبيت الخبرة البرلمانية وبرنامج التطوير البرلماني بجماعة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

شكاوى المواطنين..

السلطة التنفيذية في مرمى مساءلة السلطة التشريعية



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

المهمة الصعبة

إسقاط محكمة الجنايات الدولية في لاهي دعوى تجريم الاحتلال جراء حربه الظالمة على قطاع غزة نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ بحجة عدم تمتع السلطة الفلسطينية بصفة «دولة» يحمل مؤشرا خطيرا على حجم الخلل الذي يضرب أطنابه في صميم عمل المحاكم الأممية والمنظمات الدولية.

المسألة ليست مسألة قانونية بحتة، أو ذات علاقة باللوائح والأنظمة التي تنظم عمل وأداء المحاكم والمنظمات الدولية، بقدر ما تعبر عن الواقع الدولي البائس الذي يحتكم إلى موازين القوى، ويغامل قوى البغي والاستكبار على حساب الشعوب الضعيفة وحقوقها السليبة.

مسألة محاكمة الاحتلال وقادته المجرمين أمام المحاكم الدولية تشكل خطا أحمر في السياسة الدولية، ولا زال قادة الاحتلال يتنقلون بين العواصم وكأن شيئا لم يكن، وفي اللحظة التي تتحرك فيها دعوى قضائية ضد مسئول إسرائيلي أمام محكمة في بلد ما تنقلب الأمور رأسا على عقب، ويصار إلى تعديل القوانين القائمة لحماية القادة الصهاينة من يد المساءلة والعقاب، ومنحهم حصانة دائمة ضد الملاحقة القضائية.

لم يتوقع أحد أن تثمر جهود السلطة عن أمر ذي بال دولي، لأنها تقدمت بالدعوى من باب الحرج الوطني أو لا وأخيرا، ولأنها تخشى تداعيات أية خطوة تستهدف حشر الاحتلال في الزاوية، فكيف لو تعلق الأمر بمحاكمة قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية؟!

رفع الدعاوى القضائية أمام المحاكم الدولية ينبغي ألا يصدر عن الفلسطينيين فحسب، فالسلطة الفلسطينية التي تتولى التمثيل الفلسطيني في الخارج ذات وزن هش وأضعف من أن تواجه الموقف الإسرائيلي بشكل فاعل وحقيقي، ولا مناص من إعادة بلورة وصياغة الدور العربي والإسلامي بإسناد من بعض الدول الداعمة للحق الفلسطيني.

الموقف العربي والإسلامي الرسمي بائس للغاية، ولا يحصد منه الفلسطينيون سوى الخطابات والشعارات، إذ لم تتجرأ دولة عربية أو إسلامية واحدة على تبني رفع أي دعوى قضائية ضد الاحتلال أمام المحاكم الدولية حسب الأنظمة السائدة، وهكذا تجد «إسرائيل» نفسها في حال غير مسبوق من الأريحية والنشوة التي تعينها على استكمال باقي جرائمها بحق أبناء شعبنا دون حساب أو عقاب.

الجهد الفلسطيني، الرسمي والفصالي، ينبغي أن ينصب اليوم، في إحدى جوانبه، على إعادة إحياء الدور العربي والإسلامي الداعم للحقوق الفلسطينية، على مستوى الفعل لا الشعار، والعمل لا الكلام، بحيث يتحول إلى مركز قوة وثقل في الحلبة السياسية الدولية، ويغدو لوبيا فعلا ومؤثرا يحسب له الآخرون ألف حساب. المهمة جدٌ عسيرة، فلا يمكن إصلاح الدور العربي والإسلامي الرسمي دون إصلاح الوضع الفلسطيني الداخلي الذي يهيمن عليه الانقسام البغيض حتى اللحظة، وهي مسئولية كبرى نتحمل وزرها جميعا كفلسطينيين من الألف إلى الياء.



النائب الشرافي: السلطة التنفيذية تتعاون معنا إلى حد كبير.. والشكاوى أداة رقابية محدودة لكنها تعيننا على فهم النواقص في المجتمع

النائب سكيك: الوزارات تستجيب للشكاوى الواردة من التشريعي.. والشكاوى ومتابعتها تمثل جزءا من أدوات العمل البرلماني طبقا للقانون



ما مدى تفاعل السلطة التنفيذية مع الشكاوى التي يتم ترحيلها إليها من المجلس التشريعي؟ وإلى أي مدى يمكن أن تشكل الشكاوى أداة رقابية فاعلة في إطار العمل التشريعي، وأعدت عبر إجابتهما التقرير التالي.

جزء من العملية الرقابية

وحول الرقابة التي يمكن أن تمارسها قضية الشكاوى أشار سكيك إلى أن القانون الأساسي منح التشريعي سلطة المحاسبة والمراقبة على أداء الحكومة، مشيرا إلى العديد من أدوات الرقابة التي يمتلكها التشريعي ويفعلها دون أن يغفل منها شيء، منوها إلى أن الشكاوى ومتابعتها تمثل جزءا من عمل البرلمان عبر مراقبة الأداء الحكومي من خلال العديد من الأدوات الرقابية طبقا للقانون بهدف الحفاظ على مصلحة المواطنين والأطمئنان من سير العدالة وسيادة القانون.

تعاون كبير

من جهته أكد النائب يوسف الشرافي أن السلطة التنفيذية عليها مسئوليات كبيرة، خاصة أن مطالب الناس لا تعد ولا تحصى، مضيفا: «إخواننا الوزراء يتعاونون معنا إلى حد كبير ونحن نطمح للمزيد من التعاون». وتابع: «اعتقد شخصيا أننا ما وجدنا كقيادة للشعب الفلسطيني في التشريعي أو الحكومة إلا بفضل الله ثم بفضل أبناء شعبنا الفلسطيني الذين اختاروا ووقفوا في صف المقاومة والجهاد، والآن يصبرون في ظل أزمة الكهرباء والوقود ويخيبون آمال المتأمرين على قطاع غزة والذين يعولون على أن الشعب سينقلب على حكومته وإذا بالشعب يؤكد إصراره على تمسكه بخيار الجهاد والمقاومة».

تفاعل حكومي

فقد أكد النائب جمال سكيك أن المجلس التشريعي مطلع على أحوال الحكومة وما لديها وما تتعرض له من محاولات إفشال بالحصار والمناكفات وغير ذلك، مشيرا إلى أن المجلس لا يتوانى عن المساءلة والاستجواب أحيانا للوزارات ومتخذي القرار، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الشفافية والمساءلة والعدالة.

وأوضح سكيك أن بعض الشكاوى تتعلق بأمور مثل توظيف الأبناء وإيجاد فرص عمل، مبينا أن هناك إحداثيات وظائف وفرص متساوية أمام الجميع ولا يمكن للمجلس أن يتحيز لأحد على حساب الآخر، مؤكدا بأن المجلس التشريعي يؤدي مهامه المتعلقة بمراقبة الأداء الحكومي على أكمل وجه ويقوم بين الفينة والأخرى بتوجيه السؤال وفقا للقانون لأي وزير أو مسئول حكومي بغية استيضاح الأمور وإشعار المسئول الحكومي بمراقبة التشريعي ومتابعة كل الإجراءات التي يتم اتخاذها والتأكد من مطابقتها للقانون الأساسي ومراعاتها لمصلحة المواطن.

وتابع سكيك: «الشكاوى العادية في حقوق الناس ومساواتهم والعدالة في الوقوف بجانبهم، هذا التزام منا ك النواب، والوزارات تستجيب معنا ولا تتوانى في ذلك لأن هناك متابعة، ونحن بدورنا ننقل ما وصلنا من استجابات إلى المواطن نفسه».



النائب جمال سكيك يلتقي بعدد من طالبات المدارس في إطار الحملة الوطنية للنظافة



نواب التشريعي يتفقدون منزل عائلة بشير بعد الفاجعة التي أصابتها باستشهاد أطفالها الثلاثة